الجـــزء الرابـــع

القـرن الأمريكـى يبـدأ

• إرع نشاطك التجارى ...

شعار كتب على أول عملة معدنية للولايات المتحدة

إن المشكلة فى الرأسمالية تكمن فى الرأسماليين. إنهم جشعون للغاية.

هـربرت هوفـر

obeikan.com

obeikan.com

انتقال:

الحرب العالمية الأولى

لم تنشب حرب عظمى على نحو غير متوقع أو لسبب تافه مثلما حدث بالنسبة للحرب العالمية الأولى.

لا ريب أن القوى الكبرى فى أوروبا كانت قد دخلت سباقًا للتسلح لعدة سنوات، وهددت السلام سلسلة من الأزمات. وفى عام ١٩١٢م نشبت حرب البلقان الأولى عندما أعلنت الصرب وبلغاريا الحرب على تركيا، مهددة بجر النمسا وروسيا لتشعل حريقًا عامًا مستعرًا. كان رد فعل الأسواق العالمية فوريًا وعميقًا: إذ هبطت جميعًا. وبدأ الذهب فى التدفق إلى خارج الولايات المتحدة إثر تسييل البنوك المركزية الأوروبية استثماراتها عبر البحار وإعادة أصولها للبلاد. وسرعان ما انقشعت الأزمة عقب تراجع روسيا.

لكن فى الوقت الذى شعر فيه العالم الغربى بالخوف، ظن الكثير من العقلاء أن حروب القوى الكبرى شىء من الماضى. إذ لم تقع حرب واحدة خلال ما يقرب من نصف قرن. وحاجّ نورمان آنجل، الذى حصل على جائزة نوبل للسلام فيما بعد، فى كتابه المؤثر جدًا «الوهم الكبير»، المنشور فى عام ١٩١٠م، بأن الاحتلال الحتمى للائتمان الدولى سيجعل من المستحيل تمويل مثل هذه الحروب، أو سيجعلها على الأقل تنتهى بسرعة كبيرة جدًا. وكتب أحد الاقتصاديين فى «نيويورك تايمز» فى عام

١٩١٤م أنه « لم تنشب حرب حديثة إلا ولقيت معارضة لا تتزعزع من عالم الأعمال التجارية بمجمله، لأن الحرب لابد أن تستخلص قوتها من خزائن دوائر الأعمال ».

وهكذا لم تثر أنباء اغتيال الأرشيدوق فرانتس فرديناند ولى عهد عرش النمسا ـ هنغاريا فى ٢٨ يونيو ١٩١٤م مخاوف فورية. لكن النمسا، أضعف القوى الكبرى، كانت مصممة على انتزاع مزايا سياسية من الموقف، وطالبت الصرب بتقديم تنازلات حيث إن عملية الاغتيال جرت هناك. وساندت روسيا، أكبر قوة سلافية، الصرب وهددت بتعبئة قواتها. وقرر القيصر فيلهلم الثانى قيصر ألمانيا، الذى كان بمقدروه نزع فتيل الموقف فى أى وقت شاء عن طريق كبح جماح النمسا، بدلاً من هذا مساندة النمسا.

وفى ٢٨ يوليو بدأت روسيا بالتعبئة وسرعان ما تصاعدت الأحداث على نحو يخرج عن خارج السيطرة. وتتطلب عملية تعبئة الجيوش فى عصر السكك الحديدية تخطيطًا موسعًا وتفصيليًا. وما إن تبدأ التعبئة حتى يستحيل وقفها، وإلا صارت البلد فعليًا عاجزة عن الدفاع عن نفسها. وعندما انتهت المهلة التى حددتها ألمانيا لروسيا لوقف استعداداتها على الحدود فى ١ أغسطس، أعلنت ألمانيا الحرب، وخلال أربعة أيام دخلت القوى الكبرى فى أوروبا الحرب. وسيستغرق الأمر أربع سنوات وثلاثة أشهر وثمانية ملايين جندى قتيل قبل عودة السلام لأوروبا.

وستخسر هذه القارة، مركز العالم الغربى لمدة ألفين وخمسمائة عام، أكثر من جيل من أبنائها. وعندما تضع الحرب أوزارها فى نهاية المطاف، سيكون الفائز الوحيد من ناحية الجغرافيا السياسية، هو الولايات المتحدة التى ستصير أقوى أمة على الأرض بفارق كبير عمن سواها، والمركز الجديد للعالم الغربى.

أصاب الذعر أسواق الأسهم فى العالم وارتفع الطلب على الذهب ارتفاعًا هائلاً مع تعاظم نذر الحرب فى أواخر أيام شهر يوليو ١٩١٤ م. وفى يوم الثلاثاء ٢٨ يوليو أغلقت بورصات ڤيينا وروما وبرلين إثر عجزها عن الحفاظ على انضباط الأسواق. وفى اليوم التالى وصل حجم التعاملات فى بورصة نيويورك للأسهم إلى ١,٣ مليون سهم، وهو أعلى معدل منذ حدوث حالة الذعر فى عام ١٩٠٧م، وهبط الكثير من

الأسهم البارزة بنسبة زادت على ٢٠ فى المائة. وفى يوم الجمعة ٣١ يوليو أغلقت بورصة لندن للأسهم للمرة الأولى فى تاريخها، وكانت بورصة نيويورك للأسهم هى البورصة الكبرى الوحيدة التى كانت من المقرر أن تفتح أبوابها فى اليوم التالى.

لم يكن أمام البورصة خيار حقيقى سوى أن تغلق أبوابها أيضًا. وبعد أن أصبحت أسواق العالم مرتبطة ببعضها البعض بكابلات تحت البحر تشبه كرة الخيط المتشابكة. اجتمع البائعون فى نيويورك، وتراكمت طلبيات البيع كالجبال فى انتظار الجلسة الافتتاحية يوم السبت. (كانت بورصة نيويورك للأسهم تعقد جلسة صباحية أيام السبت حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.) وصوت محافظو البنوك على إغلاق البورصة واستشار رئيس البورصة ج. ب. مورجان الإبن، الذى كان يرأس حينئذ مؤسسة مورجان، وويليام جيبز ماك أدوو وزير الخزانة فى هذا الشأن. ووافقوا، وأغلقت البورصة أبوابها وتوقفت عمليات التسليم حتى إشعار آخر.

ولم تفتح البورصة أبوابها ثانية قبل شهر ديسمبر، وحتى عندئذ على أساس محدود. وفى ٣٠ ديسمبر ١٩١٤م بلغت تعاملات البورصة نحو ٤٩,٩٣٧ سهمًا، وهو أدنى حجم تعاملات فى القرن العشرين. واستعاد التعامل فى البورصة كامل نشاطه المعتاد فى أبريل التالى. ومع بلوغ هذه المرحلة كان الوضع قد تغير بصورة جذرية تقريبًا ثبت خطأ كل الحكمة التقليدية المتعلقة بالآثار المالية والاقتصادية لحرب أوروبية كبرى على الولايات المتحدة.

ظلت البنوك مفتوحة بعد أن أغلقت البورصة أبوابها وجرت عمليات سحب كثيفة، معظمها للذهب. وتوقفت هذه العمليات فى سبتمبر عندما توقفت الحركة فى الجبهة الغربية [للحرب فى أوروبا ـ المترجم]. وبحلول نهاية هذا الشهر أخذ الذهب فى التدفق على نيويورك للاحتفاظ به فى الخزائن، وبقى الكثير منه هناك منذ ذلك الحين، وهو الآن مخزون على عمق خمسة وثمانين قدمًا أسفل بنك الاتحاد الفيدرالى فى شارع ليبرتى فى أقبية تشكلت من القاع الصخرى لجزيرة مانهاتن.

فى البداية تعرضت التجارة الأمريكية لاضطراب شديد. إذ انهارت صادرات القطن بشكل حاد، وحدث الشىء نفسه مع القمح. استوردت ألمانيا ٦,٢ مليون بوشل

من القمح فى يوليو، لكنها لم تستورد شيئًا فى أغسطس مع تأكيد سلاح البحرية الملكية البريطانية لسيادته البحرية.

بيد أنه، سرعان ما انعكس الوضع، على أية حال، وارتفعت الصادرات من المنتجات الزراعية الأمريكية بسرعة. ويرجع السبب فى ذلك جزئيًا إلى ضعف المحصول الأوروبى فى هذا العام، مما ضمن صادرات جيدة بالنسبة للمزارعين الأمريكيين بصرف النظر عن الحرب. لكن ما يفوق ذلك أهمية هو أنه فى ظل سيطرة ألمانيا على البلطيق وإيقاف تركيا، التى سرعان ما صارت حليفة لألمانيا، لكل أشكال التجارة عبر البحر الأسود، هبطت الصادرات الروسية من الحبوب إلى الصفر تقريبًا. كانت روسيا واحدة من أبرز المصدرين العالميين للحبوب فى أواخر القرن التاسع عشر، لكن نصيبها من السوق العالمى سرعان انتزعته بسرعة الولايات المتحدة وكندا والأرجنتين وأستراليا. لم تستعد روسيا هذه المكانة مطلقًا، ويرجع الفضل فى هذا إلى حد كبير، بالطبع إلى تخريب الزراعة الروسية بسبب الشيوعية.

وما بين ديسمبر ١٩١٣م وأبريل ١٩١٤م صدرت الولايات المتحدة ما يصل إجمالاً إلى ثمانية عشر مليون بوشل قمح. وفى نفس الفترة بعد مضى عام، بلغت صادرات القمح ثمانية وتسعين مليون بوشل من القمح. ومع استطالة أمد الحرب واستدعاء المزيد والمزيد من العمال الزراعيين لأداء الخدمة العسكرية فى أوروبا، استمرت الصادرات الزراعية الأمريكية فى الزيادة. وتجاوز الدخل الزراعى الصافى فى سنوات الحرب الضعف ليبلغ ١٠ مليارات دولار، وارتفعت قيمة الأراضى الزراعية والمبانى والأجهزة بنسبة تقارب ٣٠٪.

كما ازدادت عمليات التصنيع الأمريكى بسرعة أيضًا. وصارت الأسواق فى أمريكا اللاتينية وآسيا، التى كانت تخدمها الشركات الأوروبية، صارت الآن مفتوحة كى تستولى عليها الشركات الأمريكية. وما يفوق ذلك أهمية، كان الفيض الهائل من الطلبات التى أخذت تنهمر على الشركات الأمريكية من بريطانيا العظمى وحلفائها، على الصلب والسيارات وقاطرات وعربات السكك الحديدية والقضبان. وانهالت الطلبيات من المتحاربين على اختراع أمريكى ظهر فى سبعينيات القرن التاسع عشر للمساعدة فى ترويض أراضى المزارع فى مناطق الغرب الجديدة، ألا وهو الأسلاك

الشائكة، وكانت الطلبيات بمئات الآلاف من الأميال لحماية الخنادق ضد هجمات المشاة.

كان الطلب الأكبر على الذخيرة من جانب القوات العسكرية البريطانية والفرنسية والإيطالية. لم يكن دو بون سوى مصنع متوسط الحجم للبارود قبل الحرب، لكن أتى عليه وقت ليورد نسبة ٤٠ ٪ بالكامل من الذخيرة للحلفاء. فى سنوات الحرب الأربع، ازداد النشاط التجارى العسكرى لدى دو بون مضروبًا فى ٢٧٦ . وأصبحت واحدة من أكبر الشركات الكيميائية فى العالم أيضًا. كانت ألمانيا قد هيمنت على صناعة الكيماويات فى العالم أثناء العقود السابقة على الحرب، لكنها خسرت أسواق التصدير بسبب حصار البحرية الملكية البريطانية. واستولى دو بون وشركات كيماويات أخرى أمريكية على هذه السوق الشاسعة. وبحلول نهاية الحرب، بلغت إيرادات دو بون السنوية ستًا وعشرين مثل الحجم الذى كانت عليه فى عام ١٩١٣م.

لم توقع شركة بثلهم للصلب، التى تعد من كبرى شركات تصنيع صفائح الدروع وبناء السفن، عقداً أجنبيًا أكبر من ١٠ ملايين دولار، لكن فى نوفمبر ١٩١٤م قدمت لها وزارة البحرية البريطانية عقداً بقيمة ١٣٥ مليون دولار لطلب سفن ومدافع وغواصات. وحاولت الحكومة الألمانية، بعد أن عجزت عن الاستفادة بإمكانات الصناعة الأمريكية، منع أعدائها من الاستفادة منها عن طريق شرائها. وقدمت فى عام ١٩١٥م عرضًا لتشارلز شواب، رئيس وأكبر حامل للأسهم فى شركة بثلهم للصلب، عرضًا لشراء أسهمه يبلغ مثلى قيمتها فى السوق للسيطرة على الشركة. وإذ استطاعت بريطانيا قراءة الاتصالات الألمانية الدبلوماسية، فقد علمت بنبأ العرض واستعدت لتفويت الفرصة بتقديم عرض مقابل. لكن شواب طمأن بريطانيا بأنه سيفى بتعاقداته ورفض العرض الألمانى دون تردد.

وإجمالاً ازداد الناتج القومى الإجمالى للولايات المتحدة بنسبة ٢١ ٪ فى سنوات الحرب الأربعة، بينما ارتفع معدل التصنيع بنسبة ٢٥ ٪.

كان البلد قد تعرض إلى أزمة ركود فى عام ١٩١٤ لكن بفضل المذبحة الجارية فى أوروبا، بدأت الصناعة الأمريكية فى الازدهار، كما لم يحدث منذ الحرب الأهلية.

وسرعان ما أحس وول ستريت بأثر هذا النمو المفاجىء، وحقق متوسط مؤشر داو جونز الصناعى أكبر نسبة مئوية سنوية من المكاسب فى تاريخه وهى ٨٦ ٪ فى عام ١٩١٥م. وكانت شركة جنرال موتورز، التى تعد فى ذلك الوقت ثانى أكبر شركة أمريكية لتصنيع السيارات، قد شهدت أسهمها تهوى بنسبة ٣٩ ٪ فى آخر يوم للتعاملات قبل إغلاق بورصة نيويورك للأسهم أبوابها فى ١ أغسطس. وبحلول نهاية العام وانهمار الطلبات على السيارات، حققت ارتفاعًا وصل إلى ٥ , ٨١٪. وبعد مضى عام استقرت أسهم جنرال موتورز عند ٥٠٠ نقطة. وازدادت قيمة أسهم شركة بثلهم للصلب عشرة أمثال فى عام ١٩١٥م.

ووقعت الحكومة البريطانية مبكرًا فى ذلك العام اتفاقًا مع ج. ب. مورجان وشركاه، يصبح البنك بموجبه وكيل الحكومة البريطانية للمشتروات الأمريكية. وبلغت قيمة أول صفقة ١٢ مليون دولار من الخيول التى اشتدت الحاجة إليها لنقل قطع المدفعية والمؤن إلى الجبهة. (كانت الأسعار العالية للغاية التى كانت تدفع فى الخيول أثناء سنوات الحرب السبب الرئيسى وراء إحلال المحاريث محلها على عجل فى المزارع الأمريكية فى ذلك الوقت.) وسرعان ما وقع البنك على اتفاق مماثل مع الحكومة الفرنسية.

لم توجد لدى أحد أية فكرة فى بداية الحرب عن مقدار ما سيشتريه الحلفاء من الولايات المتحدة للمجهود الحربى، لكن وزير الدولة البريطانى للحرب، لورد كتشنر كان يعتقد أنها لن تتجاوز ما قيمته ٥٠ مليون دولار. وفى واقع الأمر ارتفعت لما يزيد على ٣ مليارات دولار، أى أكثر من إيرادات الحكومة الفيدرالية فى عام ١٩١٦ بأربعة أمثال. كان حجم نفوذ بنك مورجان على الصناعة الأمريكية فى تلك السنوات مهولاً، بفضل قدرته الشرائية الهائلة، وكان لبنك مورجان طاقم عاملين يبلغ ١٧٥ فردًا يعملون على العثور على الإمدادات التى تدعو إليها الحاجة وترتيب الشحن البحرى والتأمين.

كان يتعين دفع ثمن واردات العتاد الحربى الهائلة من جانب القوى المحاربة بالطبع، ولم يكن ذلك بالأمر اليسير. وبلغ متوسط ميزانية الدفاع السنوية لبريطانيا فى الأعوام السابقة على الحرب مباشرة ٥٠ مليون جنيه إسترلينى. وسرعان ما صارت تنفق ٥ ملايين جنيه إسترلينى يوميًا لخوض الحرب.

وبدأت بريطانيا، التى كانت المورد الرئيسى لرأس المال لتنمية الاقتصاد الأمريكى لفترة طويلة، بدأت الآن فى تسييل استثماراتها الأمريكية. وفرضت ضريبة خاصة على أرباح الأوراق المالية الأمريكية، لكنها سمحت لدافعى الضرائب البريطانيين أن يدفعوا الضرائب المستحقة على دخلهم بالأوراق المالية الأمريكية بقيمتها الإسمية. وبعد ذلك كانت الخزانة البريطانية تنقل الأوراق المالية إلى بنك مورجان، الذى تمكن من بيعها بهدوء بدون أن يؤثر سلبًا على قيمة الأسهم. وجرى تسييل نحو ٧٠٪ من الأوراق المالية الأمريكية التى يحملها المواطنون الفرنسيون والبريطانيون مع انتهاء الحرب.

ومع هذا لم يوفر تسييل الاستثمارات الأمريكية البتة الأموال الكافية لمواصلة الحرب، وسعت كلتا الحكومتين البريطانية والفرنسية للحصول على القروض الأمريكية. وعارضت إدارة الرئيس ويلسون، وبخاصة وزير خارجيته ويليام جننجز برايان، فى البداية تقديم أية قروض للقوى المحاربة، وأطلق برايان عليها اسم «أسوأ السلع المهربة». لكن برايان، المؤيد لمبدأ العزلة بعمق وغير المرن فكريًا، لم يستمر طويلاً فى منصبه كوزير للخارجية بمجرد نشوب الحرب. وتمكن خلفه روبرت لانسينج من إقناع ويلسون بأن تقديم القروض ضرورى لضمان استمرار التوسع الاقتصادى فى الداخل.

وفى سبتمبر ١٩١٥ دبر بنك مورجان قرضًا للحكومة البريطانية بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار، وهو أضخم قرض بنكى حتى تاريخه، ولكن اتضح أن تلك مجرد البداية. فبحلول الوقت الذى دخلت فيه الولايات المتحدة الحرب، دبر مورجان قروضًا توازى ١,٥ مليار دولار لبريطانيا وأكثر من هذه القيمة لفرنسا. وبعد أن دخلت الولايات المتحدة الحرب تولت الحكومة الفيدرالية القيام بدور المقرض الرئيسى للحلفاء. وأقرضت الحكومة الحلفاء إجمالاً ٩,٦ مليار دولار، وهو مبلغ يساوى ثمانية أمثال الدين القومى الأمريكى برمته فى عام ١٩١٦ م.

بالرغم من المعونة المالية والصناعية الحاشدة، فإنه بحلول عام ١٩١٧م اتضح أن الحلفاء فى ورطة كبرى. فقد هدد إغراق الغواصات الألمانية للسفن التجارية البريطانية بتضور بريطانيا جوعًا، بينما كان الجيش الفرنسى على شفا العصيان. ومع سقوط

الحكم القيصرى فى روسيا فى مارس من ذلك العام، بدا احتمال خسارة الحلفاء للحرب أمرًا جد حقيقى.

واستغلت آلة الدعاية البريطانية الألمعية بمهارة شديدة السلوك الألمانى فى الحرب من انتهاك الحياد البلچيكى وإغراق سفينة الركاب العزلاء لوسيتانيا فى تأليب الرأى العام الأمريكى بشدة ضد السلطات المركزية. وأثبت استئناف حرب الغواصات غير المقيدة فى يناير ١٩١٧ أنه القشة التى قصمت ظهر البعير بالنسبة للرئيس ويلسون فقطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا فى ذلك الوقت.

وبعد مضى شهر عرف العامة بأمر ما يسمى بتلغراف تسيمرمان الذى وعد فيه الألمان المكسيك باستعادة «مقاطعاتها المسلوبة» فى مقابل إعلانها الحرب على الولايات إذا ما نشبت حرب بين الولايات المتحدة وألمانيا. وأصاب الرأى العام الأمريكى غضب عارم. وطلب ويلسون الذى كان قد خاض سباق إعادة انتخابه فى عام ١٩١٦ تحت شعار «لقد حفظنا من الحرب» من الكونجرس إعلان الحرب بعد أقل من شهر على توليه الرئاسة لفترة ثانية.

وسرعان ما تجلت واضحة الإمكانية غير العادية للأمة الأمريكية على الاستجابة للضرورة العسكرية مع خوض أمريكا للحرب. كان عدد أفراد الجيش الأمريكى مائتى ألف جندى فقط قبل الحرب، لكن فى نوفمبر ١٩١٨ تمركز مليونا جندى أمريكى فى أوروبا ومعهم أربعون ألف سيارة وشاحنة (بالإضافة إلى خمس وأربعين ألف جواد) وألفى طائرة.

كان أثر الحرب على المالية الاتحادية كبيرًا ورادعًا مثلما كان الحال بالنسبة إلى الحرب الأهلية. منذ عام ١٨٦٥ لم تنفق الحكومة فى عام واحد قط أكثر من مبلغ ٧٤٦ مليون دولار الذى أنفقته فى عام ١٩١٥ . كان الدين القومى فى تلك السنة قد بلغ مجرد ١,١٩١ مليار دولار (كان باستطاعة جون د. روكيفللر أن يسدده بالكامل، ويظل أغنى رجل فى البلد). إلا أنه بعد الحرب العالمية الأولى لم تقل النفقات الحكومية السنوية عن ٢,٩ مليار دولار، وارتفع الدين القومى إلى ٢٥ مليار دولار فى عام ١٩١٩ م.

وجرى تنفيذ أساليب حملات إصدار السندات التى ابتكرها جاى كوك أثناء الحرب الأهلية على وجه السرعة، الآن مع إضافة استخدام نجوم السينما أمثال دوجلاس فيربانكس وماري بيكفورد وتشارلى تشابلن لتحفيز المواطنين على شراء سندات الحرية.

وبدأت ضريبة الدخل، التى لم تتجاوز كونها آلية للهندسة الاجتماعية لجعل الأثرياء يشاركون فى تحمل المزيد من عبء الضريبة، فى نهش لحم الطبقة المتوسطة؛ إذ تم تخفيض حدّ الإعفاء الشخصى، الذى كان قد بلغ ٣ آلاف دولار، إلى ألف دولار. كان سعر الضرائب مجرد ٧٪ على الدخول التى تتجاوز ٥٠٠ ألف دولار قبل الحرب، وارتفع إلى ٧٧٪. وبالتالى أصبحت ضريبة الدخل أكثر مصادر للعائدات الفيدرالية أهمية، وبقيت على هذا الحال منذ ذلك الحين. وغير هذا من طبيعة الجدل الذى لا ينتهى حول الضرائب.

عندما صارت التعريفات الجمركية المصدر الأولى للإيرادات الفيدرالية، كان النقاش يدور بين قطاعات من البلد. إذ حبذ كلٌّ من أصحاب المصانع وعمالهم فى نيو إنجلند التعريفات الجمركية العالية على الأقمشة. وفضل العاملون بنظام المزارعة فى الجنوب وملاك أراضيهم التعريفات الجمركية المنخفضة. ومع ضريبة الدخل انتقل عندئذ النقاش بين طبقات اقتصادية.

ومع هذا لم يطرأ تغيير فى الوضع الاقتصادى للولايات المتحدة، مقارنة بأصولها وخصومها الدولية. كانت الولايات المتحدة كبلد غير متقدم مستوردًا رئيسيًا لرأس المال. ولا ريب أنه وقع تأثير جانبى عجيب لحالات الانتعاش والذعر والكساد العميق الدورية التى اتسم بها الاقتصاد الأمريكى فى القرن التاسع عشر، وهو أن الكثير من رأس المال المستورد انتهى فى نهاية المطاف فى أيد أمريكية. ففى أزمنة الانتعاش، يتدفق راس المال على البلد لبناء سكك حديدية ومصانع. ثم بعد وقوع الإفلاس الحتمى، يلقى حاملو السندات والأسهم الأوروبيون، الذين ثبطت عزائمهم، الأوراق المالية التى هبطت قيمتها على نحو عظيم فى مقابل أى شىء يستطيعون جلبه من السوق الأمريكى. ونتيجة لذلك، انتهى الحال بالولايات المتحدة بالحصول على كلٍّ من الأصول وحق ملكيتها.

ومع هذا، ففى أواخر عام ١٩١٤، ظلت الولايات المتحدة أضخم أمة مدينة فى العالم، حيث بلغت قيمة استثماراتها فى الخارج ٣,٥ مليار دولار، بينما كانت قيمة الاستثمارات الأوروبية فى الولايات المتحدة ٧,٢ مليار دولار. بحلول نهاية الحرب، انقلب الوضع تقريبًا، حيث كان الأجانب يحوزون ما قيمته ٣,٣ مليار دولار من الأوراق المالية الأمريكية، وبلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية التى يمتلكها الأمريكيون ٧ مليارات دولار. وبالإضافة إلى ذلك، كانت الحكومات الأجنبية، بشكل أساسى بريطانيا وفرنسا، مدينة لحكومة الولايات المتحدة بـ ٩,٦ مليار دولار كقروض حرب. وبالتالى، ففى خلال أربع سنوات، تحولت الولايات المتحدة من مدين صاف، بمبلغ ٣,٧ مليار دولار، إلى دائن صاف يستحق له ١٢,٦ مليار دولار.

كان الواقع الجديد للسياسات العالمية أكثر درامية مما توحى به الأرقام المحضة. ففى الوقت الذى بلغت فيه الوفيات العسكرية للولايات المتحدة ١٢٦ ألف جندى فى الحرب العالمية الأولى، فقدت فرنسا، التى كان يقل عدد سكانها عن ٤٠ مليون شخص، فقدت ١,٣٥٧,٠٠٠ شاب، وفقدت الإمبراطورية البريطانية ٩٠٨ ألف جندى؛ وألمانيا ١,٧٧٣,٠٠٠ جندى؛ والنمسا ١,٢٠٠,٠٠٠ جندى؛ وروسيا ١,٧٠٠,٠٠٠ جندى.

انتهت النمسا كقوة عظمى بعد اقتطاع إمبراطوريتها الأوروبية الشرقية. وكان على ألمانيا التى أثقلت كاهلها التعويضات التى فرضتها عليها اتفاقية فرساى شديدة القسوة والجرح النفسى العميق الذى خلفه رؤية جيشها الذى لا يقارن وقد أصبح مهزومًا رغم ذلك، أن تجاهد لمدة عقد ويزيد قبل أن تسقط فى قبضة النازيين. واستغرقت روسيا فى تأسيس دولة شيوعية.

وحتى البلدان الأوربيان المنتصران بريطانيا وفرنسا، كانا قد استنزفا تمامًا؛ عسكريًا واقتصاديًا ونفسيًا من جراء الحرب العظمى. ولم يعودا أبدًا القوتين البارزتين فى الشئون العالمية مثلما كانتا لمدة قرون.

فقط الولايات المتحدة وحدها هى التى خرجت من هذا الصراع وقد تعززت ماديًا. كانت هى القوة الصناعية البارزة فى العالم لمدة ثلاثة عقود. وأضحت الآن القوة المالية

البارزة فى العالم أيضًا، لتحل محل بريطانيا فى أداء هذا الدور، وأصبح المال يدور حول المركز الجديد للجاذبية، وول ستريت بدلاً من لومبارد ستريت[1].

لقد عملت بريطانيا بإمبراطوريتها الممتدة فى مختلف أرجاء العالم وتجارتها الخارجية الهائلة طواعية وبكفاءة باعتبارها المركز المالى والبنك المركزى الفعلى للعالم. ورحبت بريطانيا بالفعل بهذا الدور كأداة للقوة الكبيرة التى تمارسها على المسرح العالمى. لكن الولايات المتحدة، المستجدة على العالم، والتى كانت لا تزال حذرة من «التحالفات التى توقع فى الشراك» التى حذر منها الرئيس واشنطن منذ أكثر من مائة عام مضت، لم تكن مستعدة إلى هذا الحد. (أصرت الولايات المتحدة على التعبير الغريب «القوة المصاحبة» لوصف نفسها بدلاً من «الحليف»، بعد أن أعلنت الحرب.)

واستغرق الأمر عقدين واستئناف حرب عالمية قبل أن يتقبل أبناء الشعب الأمريكى حقيقة أنهم أصبحوا، بنص كلمات الرئيس جون ف. كنيدى «بحكم القدر وليس بالاختيار، حراس أسوار الحرية فى العالم».

* * *

(١) شارع البنوك فى مدينة لندن حتى عقد الثمانينيات من القرن العشرين. كان الشارع تاريخيّا مساحة من الأرض منحها الملك إدوارد الأول لصائغى الذهب القادمين من إقليم لومبارديا فى إيطاليا.

obeikan.com

الفصل الخامس عشر

خفض الأسعار لصالح القوة الشرائية

بدأ بنك الاحتياط الفيدرالى، الذى أنشىء فى عام ١٩١٣، فى العمل فى الأيام الأولى من الحرب العالمية الأولى. لكنه لم يحتل مكانته إلا بعد إعادة إقرار السلام. وارتكب بعد ذلك فوراً أول خطأ جسيم فى سياسته.

ومثلما يحدث دائمًا عندما يتعين تمويل حالات العجز الهائلة، فقد تسببت الحرب العالمية الأولى فى تضخم خطير وتضاعف الرقم القياسى لأسعار المستهلك تقريبًا ما بين عامى ١٩١٥ و١٩٢٠م. وقد أبقى بنك الاحتياط الفيدرالى أسعار الفائدة منخفضة لتسهيل حاجات الحكومة للاقتراض، وحافظ على هذه الأسعار حتى نوفمبر ١٩١٩م، ثم حرك سعر إعادة الخصم ـ الذى كان فى تلك الفترة وسيلته الرئيسية فى التأثير على أسعار الفائدة ـ فى سلسلة من الخطوات المفاجئة من ٤ ٪ إلى ٧ ٪ على مدى الشهور الثمانية التالية.

كان الاقتصاد فى حقيقة الأمر يتحرك نحو الركود مع انتهاء الطلبيات العسكرية الضخمة وإعادة إحياء الزراعة فى أوروبا. وحولت تصرفات بنك الاحتياط الفيدرالى الهبوط إلى ما يشبه الكارثة. إذ انكمش المعروض من النقود بنسبة ٩ ٪، بينما قفز معدل البطالة من ٤ إلى ١٢ ٪. وهبط الناتج القومى الإجمالى بنحو ١٠ ٪. وأدى التصحيح الزائد عن الحد الذى سلكه بنك الاحتياط الفيدرالى على الأقل فى قصم ظهر التضخم

الناشئ وقت الحرب، وانخفضت أسعار الجملة بحوالى ٤٠ ٪ ما بين عامى ١٩٢٠ و١٩٢١، فى واحدة من أكثر حالات هبوط الأسعار حدة فى التاريخ الأمريكى.

ولحسن الحظ، اتضح أن كساد ١٩٢٠ - ١٩٢١ قصير الأجل؛ إذ تكاثرت الفرص فى العشرينيات من القرن العشرين، وأثمرت عقدًا من الازدهار الهائل. وتعد السيارة والطاقة الكهربائية هما المحركان الاقتصاديان الجديدان وراء تجدد الازدهار هذا.

اتسم اقتصاد أواخر القرن التاسع عشر ـ الذى هيمن عليه الصلب والبترول والسكك الحديدية ـ بأنه عصر الصناعة الثقيلة. وشهدت العشرينيات من القرن العشرين ظهور اقتصاد أكثر توجهًا للمستهلك بدرجة كبيرة، وهو اتجاه لم يلبث إلا أن تسارع على مدى معظم باقى القرن العشرين. لكن بذور الاقتصاد الجديد، مثلما هو الحال دائمًا، نشأت فى الاقتصاد القديم.

لم تكن السيارة اختراعًا أمريكيًا (بالرغم من أن محاميًا بارعًا فى مجال براءات الاختراع من روتشستر فى نيويورك يسمى جورج ب. سلدون الذى لم يصنع سيارة قط، تمكن من الحصول على براءة اختراع «لمحرك برى محسن» يدار بمحرك يعمل بالهايدرو كربون السائل من النوع المضغوط فى عام ١٨٧٩، حتى قبل دخول كلمة Automobile إلى اللغة الإنجليزية). وجرى تطوير معظم التكنولوچيا اللازمة فى أوروپا. وصنع رجل ألمانى يدعى نيكولاوس أوتو أول محرك احتراق داخلى عملى فى عام ١٨٧٦، واخترع فيلهلم مايباخ، وهو ألمانى أيضًا، مكربن (الكاربوتير) فى عام ١٨٩٣. ويعد مبخر السيارة الحلقة الأخيرة فى فك اللغز اللازم لصنع عربات عملية بلا جياد، وشرع السمكرية ومنظمو المشروعات بالمئات فى كلٍّ من أوروپا وأمريكا فى تصنيع السيارات فى الأفنية الخلفية وورش الحدادين. وفى عام ١٩٠٠ تم تصنيع أربعة آلاف سيارة فى الولايات المتحدة، عن طريق العشرات من الشركات والأفراد.

واتبع ذلك منافسة داروينية كلاسيكية تحدد البقاء للأصلح، مثلما يحدث فى نظام بيئى طبيعى عندما يطرأ تطور على خريطة جسد كائن حى جديد أو عند الوصول إلى أرض جديدة. وحينما تصبح تكنولوچيا رئيسية جديدة عملية وتحاول أعداد ضخمة من الناس والشركات استغلالها جريًا وراء الربح. وسرعان ما يتساقط غالبيتهم على

جانبى الطريق اثر إخفاقهم فى التنافس بنجاح. وعندئذ، ومع نضج الصناعة، تجعل وفورات الحجم واحتياجات رأس المال الهائلة اللازمة لتحقيقها الصناعة أن تندمج فى شركات قليلة كبيرة الحجم. وينطبق هذا تمامًا على السيارة. ففى عام ١٩٠٣ وحده ظهرت إلى الوجود سبع وخمسون شركة لتصنيع السيارات فى الولايات المتحدة، وأفلست سبع وعشرون شركة. واليوم لا توجد أكثر من دستتين من الشركات لتصنيع السيارات على مستوى العالم، جميعها بالضرورة مؤسسات يبلغ رأسمالها عدة مليارات من الدولارات.

وتعد شركة فورد للسيارات واحدة من أولى الشركات الأمريكية التى بدأت عملها فى هذا المجال عام ١٩٠٣ . وأراد مالكها الرئيسى هنرى فورد (صار مالكها الوحيد بعد عام ١٩١٥) إنتاج سيارة من نوع جديد، سيارة للجماهير بدلاً من الأثرياء، الذين شكلوا الجمهور المستهدف فى سوق السيارات عند هذه المرحلة. وإذا كانت السيارة قد اخترعت فى أوروبا، فإن فكرة إنتاجها بالجملة بسعر تقدر الطبقة المتوسطة على تحمله فكرة أمريكية بحتة، غيرت اقتصادات أمريكا والعالم.

لا يوجد تطور اقتصادى واحد جعل القرن العشرين جد مختلف عن القرن التاسع عشر مثل السيارة المنتجة بالجملة. بعد أقل من ثلاثين عامًا من تأسيس شركة فورد للسيارات، ألف الروائى البريطانى ألدوس هكسلى عملاً كلاسيكيًا فى أدب الخيال العلمى بعنوان «عالم ساحر جديد». وتناول فيها عالمًا فى المستقبل بلغ فيه التصنيع حد إنتاج البشر فى مصانع لتفريخ لأطفال. وكان هذا العالم لا يتبع التقويم الذى يبدأ بميلاد السيد المسيح إنما بميلاد هنرى فورد.

التحق هنرى فورد، وهو ابن مزارع فى ديربورن فى ولاية ميشيجان، بالمدارس العامة حتى ذهابه إلى العمل فى سن السادسة عشر كمتدرب فى ورشة ماكينات. وأظهر فورد، الذى لم يحصل على تعليم جيد ولا زود نفسه بثقافة واسعة من الكتب، موهبة وافتتانًا مبكرًا بعلم الميكانيكا، وأخذ يجرب فى محركات الاحتراق الداخلى فى أوائل تسعينيات القرن التاسع عشر. وفى عام ١٨٩٦ صنع أول سيارة فى عنبر للعربات التى تجرها الجياد يقع خلف مكان إقامته. وخلال السنوات القليلة القادمة بنى عدة

سيارات سباق حطمت أرقامًا قياسية فى السرعة، وبمساعدة عدد من المساندين له فتح شركة فورد فى عام ١٩٠٣ م.

لاقت الشركة نجاحًا متواضعًا فى البداية. ثم عرض فورد طراز تى Model T فى ١٩٠٨. وكانت السيارة مصممة بحيث تكون متينة البنية للتعامل مع الطرق البشعة عادة الموجودة فى ذلك الحين (كان يوجد أقل من مائتى ميل من الطرق الممهدة فى البلد بكاملها عام ١٩٠٠، خارج المدن) وأرخص فى التصنيع. وبلغ سعرها المبدئى ٨٥٠ دولارًا، وهو جزء قليل من ثمن غالبية السيارات حينئذ. كما كانت تكاليف تشغيلها متواضعة أيضًا، إذ بلغت وفقًا لبعض التقديرات بنسًا لكل ميل. حققت نجاحًا فوريًا مع الجمهور، وبيع من طراز T ١٠,٦٠٧ سيارة فى ذلك العام.

ابتكر هنرى فورد منتجًا اعتبره منتجًا مثاليًا، ثم بذل كل جهد ممكن فى إيجاد طرق لتصنيعه على نحو أرخص أكثر فأكثر، وبالتالى يصل به لشريحة أكبر من السكان. وفى عام ١٩١٣ أقام مصنعًا أول خط تجميع كامل فى مصنع جديد بنى لهذا الغرض، فى هايلاند بارك فى ولاية ميشيجان. (زار فورد مصنعًا لتعبئة اللحوم وأدرك أنه إذا كان ممكنًا تجزئة الحيوانات أثناء سيرها على خط، فإنه يمكن تجميع سيارات بنفس الطريقة، مع إجراء خفض كبير فى العمالة).

وكان تجميع طراز T فى تلك السنة يستغرق ثلاثًا وتسعين دقيقة فقط. وفى عام ١٩١٦ هبط السعر إلى ٣٦٠ دولارًا فقط، وباعت فورد ٧٣٠,٠٤١ سيارة من هذا الطراز. وبحلول عشرينيات القرن العشرين، بالرغم من التضخم الذى سببته الحرب العالمية الأولى، بلغ سعر طراز T ٢٦٥ دولارًا فقط، وكان فورد ما يزال يبحث عن طرق لخفض تكلفة العمالة بمتوسط ٧,٤٪ سنويًا.

وكانت نتيجة سعى لجهد فورد الذى لا يكل لخفض التكلفة فى تصنيع طراز T من أكثر قصص النجاح إدهاشًا فى تاريخ العالم. وبلغ عدد ما أنتجته شركة فورد للسيارات من طراز تى ١٥ مليون سيارة على مدى الأعوام التسعة عشر التى أنتجتها خلالها. ومع نهاية إنتاج هذا الطراز، حققت الشركة أرباحًا غير موزعة تزيد على ٧٠٠ مليون دولار. فى عام ١٩٢٠م، كان فورد ينتج نصف السيارات المصنعة فى العالم.

وساعد النجاح الخاطف للطراز T على انطلاق صناعة السيارات بأسرها. صارت البلد تنتج ١٨٧ ألف سيارة فى عام ١٩١٠ م بعد أن كانت تنتج ٤ آلاف سيارة فى عام ١٩٠٠م. وبحلول عام ١٩٢٠ م أخرجت خطوط التجميع ١,٩ مليون سيارة، وكانت هناك ٨,١ مليون سيارة مسجلة. وبحلول عام ١٩٢٩ ارتفع الإنتاج إلى ٤,٥ مليون سيارة وأصبح عدد السيارت المسجلة ٢٣,١ مليون سيارة. وانتهى عصر هيمنة الحصان الذى دام خمسة آلاف عام باعتباره الناقل الأساسى للجنس البشرى.

سيكون من العسير المبالغة فى تقدير أثر السيارة على الاقتصاد الأمريكى بحلول عشرينيات القرن العشرين. إن صناعة السيارات لم تشغل مئات الآلاف من العمال فحسب إنما حفزت صناعات أخرى على نحو عظيم. ففى العشرينيات، كانت صناعة السيارات تستخدم نسبة ٢٠٪ من الصلب المنتج فى هذا البلد (وتقريبًا كل ألواح الصلب) و٨٠٪ من المطاط و٧٥٪ من زجاج البلور.

وبحلول عشرينيات القرن العشرين، صارت صناعة السيارات أضخم صناعة فى الاقتصاد الأمريكى. أثمرت هذه الشهية القومية التى بدا أنها لا تشبع من السيارات عقدا من الازدهار الصناعى العظيم. وارتفع إجمالى الناتج القومى بنسبة تبلغ نحو ٥٩٪ ما بين عامى ١٩٢١ و١٩٢٩، ليصل إلى ١٠٣,١ مليار دولار. وفى غضون ذلك، ارتفع نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى بنسبة ٤٢٪ والدخل الشخصى بأكثر من ٣٨٪.

كما أسهمت السيارت على نحو عظيم فى بناء ورصف الطرق، التى أصبحت مكونًا أساسيًا فى صناعة الإنشاءات، وحفزت بشكل هائل صناعة استخراج الأحجار والأسمنت. لم تكن هناك طرق ممهدة فى عام ١٩٠٠ م وأصبح يوجد ٣٦٩ ألف ميل ممهد من الطرق فى عام ١٩٢٠ م وبحلول عام ١٩٢٩ م وصل إلى ٦٦٢ ألف ميل من الطرق. ومثلما حفز بناء الطرق الرئيسية القديمة فى أواخر القرن الثامن عشر التجارة على امتدادها، فقد فعلت الطرق الجديدة الشىء نفسه. وكان البنزين يباع فى الأصل فى المتاجر العامة ومحال الحدادة، التى تكيفت مع تغيرات السوق فتحولت غالبيتها إلى جراجات بحلول نهاية عشرينيات القرن العشرين. وفى عام ١٩٠٥ م افتتحت أول محطة بغرض التزود بالوقود فى مدينة سانت لويس. وظهر عشرات الآلاف منها بعد

مضى ربع قرن، وغالبيتها حاصلة على امتيازات من شركات النفط الرئيسية. وحل البنزين على وجه السرعة محل الكيروسين الآخذ فى التوارى كأكثر مستقطرات البترول أهمية، مما أعطى صناعة البترول مكانًا جديدًا أكبر يليق بها فى السوق.

وتطلبت حقيقة أن السيارات أسرع بكثير من الخيل ومن العربات التى تجرها الخيول تغييرًا فى الإعلان. وتعين التقاط الرسالة على اللافتة، التى سترى والسيارة تسير بسرعة ثلاثين أو أربعين ميلاً فى الساعة، فورًا وإلا فإنها لن تلتقط على الإطلاق. وأصبحت شعارات الشركات مهمة للمرة الأولى، واختفى أسلوب القرن التاسع عشر المليء بالكلمات، حتى من ساحات أخرى مثل إعلانات الصحف التى يجعلها قصرها وكونها مفعمة بالحيوية إعلانات «حديثة».

وبدأت السيارات فى تغيير الخصائص الديمجرافية للسكان. إذ كان الانتقال من هيمنة سكان الريف إلى هيمنة سكان الحضر مستمرًا منذ فجر إنشاء الجمهورية تقريبًا، ووصل إلى نقطة الانقلاب فى تعداد عام ١٩٢٠ م، الذى كان أول تعداد يسجل سكانًا للحضر أكثر من سكان الريف. لكن السيارات سمحت بظهور منطقة ديمجرافية جديدة تمامًا وهى: الضواحى.

كانت الخريطة الديمجرافية لمدينة أمريكية نموذجية فى القرن التاسع عشر تشبه حشرة حجرة طويلة الساقين لها شكل البعوض، حيث يتكتل السكان بكثافة فى قلب حضرى وتتفرع خيوط طويلة ورفيعة من السكان على جانبى مسار السكة الحديدية والترولى. وكان ما بين المسارات ريف عميق، فبمجرد هبوط المرء من القطار، يعود ثانية إلى سرعة الحصان. إلا أنه مع قدوم السيارة استطاع الناس أن يعيشوا على بعد أميال من خطوط السكك الحديدية ويستطيعوا الوصول إلى المدينة فى يسر، وأخذ الناس شيئًا فشيئًا يعيشون بأعداد متزايدة فى الريف ويعملون فى المدينة.

وأثرت السيارات فى المناطق الريفية مثلما أثرت فى المناطق الحضرية ومناطق الضواحى. فمن ناحية أنهت حالة العزلة الخانقة للمزارع الأمريكية النموذجية. إن المزارعين الأوروبيين يعيشون عادة فى قرى ويسيرون لمسافة حتى يصلوا إلى الحقول (التى كان يمتلكها شخص آخر) ليعملوا بها. لكن المزارعين الأمريكيين عاشوا فى

أغلب الأحيان على أرضهم التى تقع على بعد ميل أو أكثر من أقرب جار وعلى بعد عدة أميال من أقرب بلدة. كانت الزيارة عسيرة ومستهلكة للوقت.

وسمحت السيارات للمستهلك الريفى أن يتسوق من أبعد مكان إقامته. فقبل السيارة، كان يتعين طلب ما ليس متوفرًا فى المتجر العام المحلى، من كتالوجات متاجر مثل سيرز وروباك ومونتجمرى وورد. لكن السيارة غير المكلفة أخذت تغير هذا. لقد تقوضت الاحتكارات المريحة لكلٍّ من التجار المحليين والبنوك المحلية عندما استطاع عملاؤهم التوجه إلى بلدات أكبر وإنجاز أعمالهم هناك، حيث يستفيدون من فرصة الأسعار الأفضل التى توجد دومًا فى الأسواق الكبيرة. وبدأت التجارة فى البلدات الأصغر فى الانهيار واستمرت فى الانهيار منذ ذلك الحين.

كما بدأ الكثير من البنوك المحلية فى الانهيار عندما بدأ عملاؤها فى التوجه إلى أماكن أخرى، لأنها كانت عادة تدير عملياتها بمفردها معتمدة على اقتصادها المحلى. كان يوجد عدد مذهل من هذه البنوك، وصل إلى ذروة هى ٢٩٧٩٨ بنكًا فى عام ١٩٢١ م ، تعد كلها تقريبًا وحدات وحيدة الفرع ذات أصول تقل عن مليون دولار ولا تتمتع بعضوية بنك الاحتياط الفيدرالى. وأخذ عدد حالات إفلاس البنوك فى الولايات المتحدة يزيد بالرغم من الازدهار العام. ومع حلول نهاية العقد، زاد عدد البنوك الريفية التى تشهر إفلاسها على ستمائة بنك سنويًا، وعادة ما كانت تضيع معها مدخرات عملائها معها.

كما وضعت السيارة ضغطًا أكبر بكثير على اقتصاد البلد الريفى ككل. ففى عام ١٩٠٠م كان ثلث مزارع الأمة مخصصًا لإنتاج الأعلاف، وذلك لإطعام الأعداد الهائلة من الخيول والبغال التى أمدت النقل المحلى والصناعات الزراعية بالقوى المحركة. بحلول عام ١٩٢٩م، تلاشت غالبية هذه القطعان، حيث حلت السيارات محلها. وتحول الكثير من الأراضى التى خصصت لزراعة محاصيل مثل التبن والشوفان إلى محاصيل يستهلكها البشر، مما تسبب فى ارتفاع المعروض من الغذاء أسرع بكثير من الطلب وهبطت الأسعار بشكل حاد. وكانت النتيجة أوقاتًا عسيرة بالنسبة للكثير من المزارعين، الذين لم يشهدوا انتعاش الأسعار منذ تهاوى الطلبيات الأوروبية بعد الحرب العالمية الأولى. واتسع وتعمق الكساد فى الزراعة الأمريكية ببطء

على نحو لا يرحم، ولم تلحظه وسائل الإعلام القائمة فى الحضر فى تلك الفترة إلى حد كبير.

كانت الكهرباء سرًا مطلقًا فى القرن السابع عشر وخدعة من خدع صالات الاستقبال فى الفنادق فى القرن الثامن عشر عندما شرع أناس أمثال بنيامين فرانكلين فى استكشاف كنهها. وبالرغم من أن القرن التاسع عشر حقق فهمًا أعمق لها (فى عام ١٨٣١ م أثبت عالم الفيزياء البريطانى العظيم مايكل فاراداى هوية الكهرباء والمغناطيسية) وتوصل إنتاج أول استخدام عملى للكهرباء، التلغراف، إلا أنه لم تبدأ الكهرباء فى التأثير بشكل جاد فى الحياة اليومية سوى فى نهاية القرن. لم يلعب أحد دورًا أعظم فى هذا المجال من توماس إديسون، الذى أثبت أن العبقرى اليانكى مثلما كان شيكسبير بالنسبة للدراما.

إن إديسون يذكر اليوم بموجة الاختراعات التى لا تنتهى، والتى ساعدت على تحول القرن التاسع عشر إلى القرن العشرين. إذ يعرف كل تلميذ فى المدارس أن إديسون اخترع أو أسهم إسهامًا كبيرًا فى اختراعه الفونوغراف والمبرقة الكاتبة والتليفون (إلى جانب إدخاله تحسينات ميكانيكية مهمة على جهاز بل الأصلى، كما أن إديسون صك كلمة آلو) والأفلام، وبالطبع الضوء الكهربائى.

لكن يندر ذكر اثنين من أعظم اختراعات إديسون؛ لأنهما بطبيعتهما لا يمكن أن يسجل لهما براءة اختراع. الاختراع الأول الذى ربما يكون أعظم اختراعاته على الإطلاق هو معمل الأبحاث الصناعية؛ إذ أسس إديسون معمله فى مانلو بارك فى ولاية نيوجيرزى عام ١٨٧٦، وهناك اخترع الفونوغراف (عام ١٨٧٧) والضوء الكهربائى (عام ١٨٧٩) ومئات من الاختراعات الأخرى. كان المعمل فى جوهره مصنع اختراعات، حيث كان المهندسون والكيميائيون والميكانيكيون يحيلون الإمكانيات التكنولوجية الجديدة إلى منتجات عملية، والأهم من ذلك منتجات قادرة على البقاء تجاريًا.

عندما تأسست شركة جنرال إليكتريك فى عام ١٨٩٢ على يد ج. ب. مورجان عن طريق دمج شركة إديسون جنرال إليكتريك ومنافستها الكبرى شركة طومسون-

هيوستن، أقامت الشركة الجديدة على الفور معملاً خاصًا بها فى مقرها فى سكنيكتدى فى نيويورك. وسرعان ما أصبحت النموذج بالنسبة لعدد من معامل أبحاث شركات أخرجت فيضًا لا ينتهى من الاختراعات والتطبيقات العملية لتكنولوچيا جديدة. وتعد قائمة ثمار فكرة إديسون المبدعة لجعل عملية الاختراع ـ صناعة لتحويل عبقرية اليانكى إلى صناعة ـ مسيرة بلا نهاية تقريبًا: السيلوفان والنايلون والمطاط الصناعى والترانزيستور ومادة التفلون ووحدة معالجة البيانات المصغرة. وفى عام ٢٠٠٣ م سجلت باسم شركة IBM وحدها براءة أكثر من ثلاثة آلاف وأربعمائة اختراع.

أما اختراع اديسون الآخر الذى لم ينل حظه من التقدير فهو شبكة نظام الطاقة الكهربائية التى عن طريقها يمكن إنارة مصباحه الكهربائى. فبمجرد أن اتضح أن المصباح الكهربائى اختراع قابل للتنفيذ، شرع فى بناء محطة توليد ومد خطوط كهرباء فى منطقة تبلغ مساحتها ميلاً مربعًا فى حى الأعمال التجارية فى مانهاتن. فى عام ١٨٨٠ تمكن من الحصول من سلطات المدينة على حق «مد الأنابيب والأسلاك والموصلات والعوازل وإقامة أعمدة المصابيح على امتداد الشوارع والطرق العريضة والمتنزهات والمناطق العامة فى مدينة نيويورك لتوصيل واستخدام الكهرباء أو التيارات الكهربائية بغرض الإنارة».

بنى إديسون أول محطة كهرباء فى العالم فى بيرل ستريت، وركب ستة من أضخم المولدات التى جرى إنشاؤها حتى ذلك الحين، حيث بلغ وزن كل واحد منها ثلاثين طنًا. كان يعمل ليلاً حتى لا يربك حركة المرور أكثر مما هى مرتبكة بالفعل، وشق خنادق لمد أسلاك الكهرباء الرئيسية والتى بلغ طولها خمسة عشر ميلاً وأرسل أطقمًا لتوصيل الأسلاك فى المنازل والمتاجر التى وقعت بالموافقة على الخدمة الجديدة.

ومثلما يحدث دائمًا مع التكنولوچيا الجديدة، ابتكر إديسون حلولاً على عجل أثناء العمل لمشاكل لا تنتهى لم يجر التفكير فيها حتى وقت ظهورها. ومن بين هذه المشكلات أنه كان هناك تسريب للتيار أسفل الرصف، فإن الخيول ستحس بها عبر حدواتها وتصاب بالذعر. وسجل إديسون للكثير من حلوله التى ابتكرها أثناء العمل براءات اختراع، وتقدم وهو يبنى شبكته بطلب تسجيل ما لا يقل عن ١٠٢ براءة اختراع فى عام ١٨٨٢، وهى الأعلى فى عام واحد على الإطلاق.

وأخيراً، فى الساعة الثالثة بعد الظهر يوم ٤ سبتمبر ١٨٨٢، أغلق إديسون الدائرة وهو واقف فى مكتب ج. ب. مورجان، وأضاءت ١٠٦ مصابيح فى مكاتب دريكسل ومورجان وشركاه. وأضاءت المزيد من المصابيح فى مكاتب صحيفة «نيويورك تايمز» التى كانت قد وقعت كعميلة لدى إديسون، وفى متاجر على جانبى فولتون ستريت. ولم تترك انطباعًا كبيراً فى ضوء النهار. لكن بحلول المساء فى تلك الليلة كان من الواضح أن شيئًا مهمًا قد حدث. وذكرت صحيفة «نيويورك هيرالد» فى اليوم التالى أنه «.. فى المتاجر وأماكن ممارسة الأعمال التجارية عبر الأحياء الأدنى من المدينة كان يوجد وميض غريب فى الليلة الماضية. حل بدلاً من البصيص الباهت للغاز الذى عادة ما تخففه وتوهنه أغطية المصابيح الكروية المصنوعة من الزجاج الكالحة وغير النظيفة، ضوء ساطع منتظم مبهر وناعم أنار داخل الأماكن وسطع عبر النوافذ على نحو ثابت لا يهتز».

وخلال السنوات القليلة التالية انتشرت الكهرباء عبر الأحياء التجارية والمناطق السكنية الراقية فى مدن البلد، لكن ظلت الكهرباء غالية، واستمر غالبية الناس يحيون حياتهم بمصابيح الغاز أو بالكيروسين فى المناطق البعيدة عن شبكات مواسير الغاز الحضرية. وكان صموئيل إنصل، السكرتير السابق لتوماس إديسون، هو الذى أثبت أنه هنرى فورد الكهرباء، وجعل من التكنولوچيا الجديدة أمراً يمكن للشخص المتوسط أن يتحمل تكاليفه، وبالتالى غيرّ الاقتصاد الأمريكى إلى الأبد.

ولد إنصل فى عام ١٨٥٩ فى لندن لأسرة من الشريحة الدنيا للطبقة المتوسطة، وذهب فى سن الرابعة عشر للعمل فى دار مزادات، بينما واصل تعليمه ليلاً. وفى سن الثامنة عشرة اتجه للعمل لدى ممثل إديسون البريطانى، الذى تأثر بطاقته وقدراته التنظيمية حتى أنه أرسله فى عام ١٨٨١ إلى الولايات المتحدة ليكون السكرتير الشخصى لإديسون. وسرعان ما أصبح إديسون لا يستطيع الاستغناء عنه، فإديسون لم يكن جيداً كرجل أعمال مثلما كان يظن فى نفسه.

كلف إديسون إنصل بتولى شركة إديسون جنرال إليكتريك، التى كانت متعثرة، وسرعان ما بدل إنصل حالها. ولكى يحصل على قدر من الاستقلال من إديسون، انتقل بالشركة إلى سكنيكتدى، شارحًا الأمر «إننا لم نربح دولاراً حتى نقلنا المصنع

على بعد مائة وثمانين ميلاً من مستر إديسون» . وخلال بضع سنوات زاد النشاط التجارى إلى درجة أن القوة العاملة ارتفعت من مائتى عامل إلى ستة آلاف عامل، وحققت الشركة أرباحًا عالية .

بيد أنه عندما اندمجت الشركة لتكوين جنرال إليكتريك، قرر إنصل هجر الشركة بالرغم من أنه كان يتلقى راتبًا سخيًا حينئذ، وهو ٣٦ ألف دولار سنويًا . كان اهتمامه ببناء شبكة طاقة كهربائية أكبر من اهتمامه بتصنيع أجهزة كهربائية، وقبل منصب رئيس شركة لتوليد الكهرباء اسمها شيكاجو إديسون (التى سميت بهذا الاسم تقديراً لإديسون، لكنه لم يكن يمتلك أى أسهم مالية فى الشركة) . كان لديها خمسة آلاف عميل عند وصول إنصل فى عام ١٨٩٢ ، وكانت واحدة من بين ثلاثين شركة تولد الكهرباء فى هذه المدينة حينذاك .

كانت التكلفة إحدى العوامل المقيدة لعدد عملاء الطاقة الكهربائية، التى كانت تبلغ حينئذ سنتًا واحداً فى الساعة لإضاءة مصباح واحد (ينتج ضوءاً يمثل خمس ما ينتجه المصباح الحديث بنفس القدرة من الواط) . وفى ذلك الوقت كان عامل المصنع يعد محظوظًا إذا كسب ٧٥٠ دولاراً فى العام، وبالتالى فإن الضوء الكهربائى يعد ترفًا، وقليلون هم الذين يستطيعون تحمل تكاليفه .

كانت هناك مشكلتان جعلتا تكلفة الكهرباء عالية للغاية . أولاهما هى أن الكهرباء مجال أعمال يحتاج لاستثمار رؤوس أموال بكثافة . ويعنى هذا أن وفورات الحجم حاسمة، لكن فى الأيام الأولى للكهرباء، كانت المولدات صغيرة نسبيًا . وبالتالى، كان من الأيسر على كبار مستخدمى أمثال المتاجر ذات الأقسام المختلفة والمصانع بناء مولدات خاصة بهم بدلاً من شراء الكهرباء من أحد المرافق . كان السعر لكل كيلو واط بالضرورة عاليًا لقلة عدد العملاء .

تحرك إنصل ليفعل شيئًا إزاء هذا الأمر . فبنى أكبر محطة لتوليد الكهرباء فى العالم فى هاريسون ستريت فى شيكاجو وركب طرازاً جديداً من المولدات تستخدم نصف كمية الفحم فقط التى يستخدمها الطراز السابق . كما بدأ أيضًا فى شراء الشركات المنافسة كى يوسع سوق عمله . وبحلول عام ١٨٩٨م صارت شركته تمتلك كل طاقة

توليد الطاقة الكهربائية فى منطقة توزيعه وضاعف حجم محطة هاريسون ستريت. لكن عندما بدأ فى إمداد عربات الترام والسكك الحديدية المرتفعة بالكهرباء احتاج للمزيد من الطاقة.

قرر إنصل المقامرة فى تكنولوچيا جديدة بصورة جذرية. كانت أجهزة توليد الطاقة التى تدار بالبخار حتى تلك الحظة تستخدم محركات ترددية، حيث تدق المكابس لأعلى ولأسفل، وتدير العمود المرفقى لإنتاج الطاقة. كانت تحدث ضجيجًا وفى حالات الإنتاج القصوى تهتز على نحو مفزع. وتحتاج إلى صيانة دائمة.. وفى رحلة إلى إنجلتراشاهد إنصل زورقًا سريعًا يدار بطراز جديد من المحرك البخارى اخترعه تشارلز بارسونز، يسمى توربين. فبدلاً من أذرع المكابس التى تدق لأعلى ولأسفل، فإن التوربين يدور فى نعومة ويدار بالبخار الذى يحرك ريش المروحة، وبسرعة أكبر بكثير، وتنتج طاقة أكبر لكل وحدة من الوقود، ويحتاج إلى صيانة أقل.

ورأى إنصل أن المحرك التوربينى البخارى يناسب المحركات اللازمة لإنتاج الكهرباء بشكل مثالى، لكنه كان عليه أن يتزلف إلى شركة جنرال إليكتريك لإنتاج المحركات بالحجم الذى يريده، وهو أضخم بكثير من أى من المحركات التى سبق انتاجها من قبل. وكان مجلس إدارة شركته فى غاية العصبية للدرجة التى دفعت إنصل إلى أن يضمن شخصيّا عدم تعرض الشركة للخسارة إذا لم تعمل المحطة الجديدة التى تدار بالمحرك التوربينى الجديد التى يعتزم بناءها فى فيسك ستريت. وعندما أصبحت هذه المحطة جاهزة للعمل للمرة الأولى، طلب المهندس من إنصل أن يبتعد إلى الوراءخوفًا من وقوع خطأ ما وانفجار التوربين. رد إنصل قائلاً: «حسنًا، إذا انفجر فسيطيح بى، على أية حال، سأبقى».

وبالطبع لم ينفجر، إنما أحدث ثورة فى مشروعات أعمال توليد الكهرباء، مما خفض التكاليف لكل كيلو واط فى الساعة بصورة كبيرة. وعلى الفور أصبح محرك التوربين البخارى الوسيلة المعيارية لإنتاج الكهرباء، التى ما تزال قائمة حتى يومنا هذا.

بيد أن أكبر مشكلة تواجه خفض تكلفة الكهرباء تكمن حقيقة فى أن الكهرباء تتفرد بين السلع الكبرى، بأنها لا يمكن تخزينها. وبدلاً من هذا، فإنه يتعين إنتاجها لحظة

طلبها. وبالتالى، فإنه لابد أن تكون القدرة على التوليد ضخمة بما فيه الكفاية لسد طلبات فترات الذروة، حتى وإن كان ذلك سيعنى طاقة فائضة مكلفة للغاية ٩٥ ٪ من الوقت يتعين تقسيم تكاليفها وفقًا للحصص.

عثر إنصل خلال رحلة لإنجلترا مرة ثانية على حل جزئى للمشكلة. كانت أولى العدادات الكهربائية تقيس كمًّا من التيار يستخدم بين القراءات، مثلما تفعل غالبية العدادات المنزلية إلى الآن. (ابتكر توماس إديسون عداداً يحسب كمية صغيرة من التيار تذيب الزنك، الذى يسقط على صفيحه أسفله. ويزن قارىء العداد الصفيحة الكهرباء المستخدمة.) لكن فى بلدة برايتون، التى تعد منتجعًا، وتقع على ساحل إنجلترا الجنوبى، تحدث إنصل مع رجل اخترع عداداً لا يحسب ويتابع القدر المستخدم فحسب، إنما يسجل وقت استخدامه وهو الأهم.

يتباين استخدام الكهرباء على مدار اليوم، لكن وعلى نحو ما هو متوقع يصل إلى الذروة فى الساعات ما بين ٤ بعد الظهر والساعة الثامنة بعد الظهر ويبلغ أدنى مستوى له ما بين الساعة ٢ صباحًا والساعة ٥ صباحًا. وأدرك إنصل أن إقناع المستخدمين باستخدام الطاقة الكهربائية فى أوقات الركود أى طاقة كهربائية هو فعليًا مال يعثر عليه، أيا كان المبلغ الذى سيتقاضاه فى مقابله، بينما سيقلل سعيه لجعل المستهلكين يبتعدون عن فترات الذروة من تكليف رأسماله عن طريق خفض القدرة التى سيضطر إلى بنائها وصيانتها.

فى العام الأول الذى استخدم فيه العداد الجديد فى شيكاجو، انخفضت أسعار الكهرباء بنسبة ٣٢ ٪ بينما بدأ الطلب فى الصعود. وتم أولاً فى المصانع والإعلانات، لكن بحلول عام ١٩١٠م دخلت الكهرباء منزلاً من كل ستة منازل فى شيكاجو، وقفزت النسبة المئوية على نحو متصاعد منذ ذلك الحين. وبحلول عشرينيات القرن العشرين كان استخدام مصباح الغاز يقترب من الانقراض.

وتعد الزيادة الدائمة فى استخدام الكهرباء فى الولايات المتحدة واحدة من عجائب القرن العشرين. ففى عام ١٩٠٢ استخدمت الولايات المتحدة ٦ مليارات كيلو واط ـ ساعة، أى نحو ٧٩ كيلو واط – ساعة لكل فرد. وفى عام ١٩٢٩ بلغ حجم الاستخدام

١١٨ مليار كيلو واط ـ ساعة، أى ٩٦٠ كيلو واط ـ ساعة لكل فرد، أى أكثر من عشر أمثال لكل فرد. واليوم يبلغ حجم الاستخدام رقما مذهلا وهو ٣,٩ تريليون كيلو واط ـ ساعة، أى أكثر من ١٣٥٠٠ كيلو واط ـ ساعة لكل فرد، وأكثر من ١٧٠ مثل لكل شخص مقارنة بالكهرباء التى كان يستخدمها كل فرد فى عام ١٩٠٢م.

ولم يأت هذا الارتفاع المدهش فى استخدام الكهرباء؛ لأن الكثير والكثير من الناس انتقلوا لاستخدام الضوء الكهربائى فحسب إنما حدث أيضًا؛ لأن الكثير والكثير من المهام أخذت تدار بالكهرباء بدلاً من وسائل أخرى. وأثر هذا فى الاقتصاد الأمريكى من نواح كثيرة. فمن ناحية غير شكل المصانع ذاتها، إذ إن محركات البخار عديمة الكفاءة جدًا من ناحية كم الطاقة المستمدة من الوقود الذى يجرى تحويله إلى طاقة لإنجاز الأعمال. وكلما صغرت تلك المحركات زاد عدم كفاءتها. وهكذا، كانت مبانى مصانع القرن التاسع عشر مرتفعة، ويوضع أضخم محرك بخارى ممكن فى القبو. وكان المحرك يدير عمودًا يدور لأعلى فى جانب المبنى، ينبثق منها أعمدة إدارة أفقية على كل طابق يستخدم الطاقة. وكان من الأهمية بمكان أن تكون أعمدة الإدارة هذه أقصر ما يمكن.

لكن المحركات الكهربائية الصغيرة تتمتع بنفس الكفاءة مثل المحركات الضخمة (قد تكون أكثر كفاءة فى بعض النواحى)، وبالتالى فإنه من الرشد، أنه بمجرد هبوط أسعار الكهرباء بقدر كاف، أن تدار كل آلة بالطاقة على حدة بالكهرباء، ومع إلغاء الحاجة لأعمال إدارة لنقل الطاقة. (إن المحرك الكهربائى يعمل بنفس آلية المولد الكهربائى، لكنه يعمل فقط فى الاتجاه المعاكس. إذ يستخدم الأول الكهرباء لإنتاج الطاقة، بينما يستخدم الأخير الطاقة لإنتاج الكهرباء.) وبمجرد التحرر من الحاجة إلى ربط الآلات بعمود إدارة منبثق من المحرك البخارى، أخذت المصانع فى الانتشار بشكل أفقى بمستوى واحد.

كما تسبب الاتساع السريع فى استخدام الكهرباء فى ارتفاع الإنتاجية فى عشرينيات القرن العشرين، مما زاد من إنتاجية كل عامل بنسبة ٢١,٨ فى هذا العقد. وساعد هذا على زيادة إنتاج التصنيع بأكثر من ٩٠٪. وبالرغم من أن الكهرباء والمحرك الكهربائى الصغير كانا موجودين على مدى عقدين، إلا أن الآثار الكاملة لاستخدامهما فى

الإنتاجية الصناعية لم تجئ إلا فى هذا العقد. هذا هو الحال دائمًا بالنسبة إلى التكنولوچيا الجديدة بسبب ما يطلق عليه الاقتصاديون مشكلة القاعدة التى يتم تركيبها. فالتكنولوچيا القديمة قائمة بالفعل ويدفع مقابلها. وبالتالى، فإنه لا يوجد منطق اقتصادى فى استبدالها حتى تبلى. لقد أضحت قناة إيرى متقادمة بعد إنشاء السكك الحديدية فى ثمانينيات القرن التاسع عشر، ولكن ظلت البضاعة تحمل على مياهها حتى وقت متأخر هو عام ١٩٧٠ . واليوم تعتبر أجهزة الكمبيوتر الشخصى المحرك الأساسى وراء المكاسب غير العادية فى الإنتاجية فى الأعوام الأخيرة بالرغم من أن الكمبيوتر الشخصى موجود منذ نحو ربع قرن تقريبًا.

والأكثر أهمية، أن المحركات الصغيرة بدأت فى إمداد أجهزة منزلية متزايدة بالطاقة فى عشرينيات القرن العشرين، ومن بينها الثلاجات والمكاوى والمكانس الكهربائية ومجففات الشعر والغسالات وأجهزة الراديو والفونوغراف. وأخذت هذه الأجهزة تحل محل الخدم بأعداد كبيرة، وانتقل الخدم إلى وظائف أكثر إدرارًا للثروات. وتوجه الكثيرون من الخدم للعمل فى المصانع ليشغلوا الوظائف التى تركها الجنود أثناء الحرب العالمية الأولى ولم يعودوا ثانية. ومع ظهور الأجهزة المنزلية الجديدة بدأت الحاجة إلى الخدم تراجعها الطويل. وأصبح تنظيف البيوت التى لم تتوفر المساعدة لها أيسر كثيرًا، ويتم إمدادها بملابس نظيفة. ومثلما حدث فى أوائل القرن التاسع عشر، صارت الطبقة المتوسطة قادرة على أن تحيا أسلوب حياة كان مقصورًا من قبل على الأثرياء.

إن هذه الآلات العجيبة كانت بالطبع تكلف مالاً، بخاصة السيارات، بمبالغ تتجاوز الوسائل التى فى متناول الأسرة المتوسطة. وفى بواكير القرن العشرين كان القليل من البيوت لديه حسابات فى البنك وأقل منها لديه وسائل راسخة لاقتراض المال. كان رجال البنوك المنشغلون بتلبية ما يريده قطاع الأعمال التجارية والأثرياء، غير مهتمين بالعملاء ذوى الإمكانيات المتواضعة، بالرغم من أنه كانت هناك استثناءات ملحوظة مثل أ. ب. جيانينى، الذى جعل من بنك أوف أمريكا الذى أنشأه فى سان فرانسيسكو، أكبر بنك فى البلد.

وهكذا شرع مصنعو هذه الأجهزة الجديدة فى تقديم شروط تسليف بالمبلغ الفلانى المنخفض جدًا من المال والمقدار الفلانى فى الشهر فى مقابل ما يسميه الاقتصاديون

«بالسلع المعمرة»، أى تلك السلع التى يزيد عمر الاستفادة منها على ثلاث سنوات. وزاد هذا بالطبع من عدد المشترين المرتقبين على نحو كبير، وخفض السوق الأضخم الأسعار، مما وسع السوق. وبالتالى، فإن الأعداد المتزايدة سريعًا من الناس الذين يقبضون دخلاً معتبراً قابلاً للتصرف فيه (أى الدخل الذى يفوق ما تحتاجه الضرورات) فى البلد أصبحوا ذوى نفوذ رئيسى فى الاقتصاد الأمريكى فى عشرينيات القرن العشرين.

ويعد هذا تطوراً ديموقراطيًا عميقًا مع بدء المؤسسات الصناعية شيئًا فشيئًا تلبية احتياجات ورغبات (وأيضًا بالطبع تشجيع تلك الاحتياجات والرغبات) المواطن المتوسط. وتساءل فورد وهو يشرح فلسفته فى العمل التجارى فى السعى وراء السوق الموسعة « لما التعثر انتظاراً للعمل التجارى الجيد ؟ خفضوا التكاليف عن طريق الإداراة الأفضل. وخفضوا الأسعار لصالح القوة الشرائية».

لكن كان هناك ما هو أكثر من مجرد رخص الأسعار فى السوق الموسعة الجديدة ووعت بعض الشركات ذلك بشكل أفضل من غيرها. رفض هنرى فورد، الذى كان مهووسًا بفكرة أن طراز T مثالى، أن يغير من التصميم بعد ١٩٠٨م، وركز بدلاً من هذا على أن يجعله أرخص فأرخص. بل رفض إضافة مبدئ الحركة الذاتى الكهربائى بعد أن أصبح متوفراً فى عام ١٩١٢م، بسبب وزن البطارية. وأصبح مبدئ الحركة الذاتى سمة قياسية فى السيارات الأخرى على الفور؛ لأنه أكثر أمانًا بكثير عند استخدامه من لى ذراع التدوير (يمكن لهذا الذراع أن يكسر ذراع المستخدم سيىء الحظ وهو ما كان يحدث كثيراً). وقد سمح أيضًا للكثير من الناس مثل النساء والمسنين باستخدام السيارات بدون معاونة. وما كان فورد ليوفر بيعًا بالقسط أو حتى طلاء سياراته بأى لون غير اللون الأسود (الذى يجف أسرع من بقية الألوان الأخرى، وبالتالى يخفض التكاليف مرة أخرى).

وبحلول منتصف عشرينيات القرن العشرين، مضى زمان طراز T من كلتا الناحيتين التكنولوچية والتجارية، لكن فورد رفض التغير. وأخذت مكانته التى لم تتزعزع يومًا ما كأكبر منتج فى العالم للسيارات تتراجع بعدما فاقه منافسه الأمريكى، شركة جنرال موتورز، فى الاستحواذ على اهتمام المستهلك الأمريكى. كان نموذج فورد التجارى

ينظر إلى السيارة على أنها وسيلة انتقال ليس إلا. وبالتالى، فكلما صارت أرخص كان أفضل. لكن ألفرد ب. سلون وشركاءه البارعين فى شركة جنرال موتورز أدركوا أن السيارة باتت شيئًا أكبر من مجرد كونها وسيلة انتقال وأصبحت جزءًا للكيفية التى يرى بها الأمريكيون أنفسهم والآخرين؛ وأصبحت رمزًا لوضع اجتماعى ووسيلة للتعبير عن الشخصية، لا تختلف فى هذا المجال عن الملابس.

أنشأت جنرال موتورز مؤسسة جنرال موتورز لقبول الكمبيالات لتمويل شراء منتجاتها، من العملاء من تنشيط السوق. ووفرت بدلاً من نموذج واحد سلسلة كاملة من النماذج والماركات التجارية، من الشيفروليه حتى الكاديلاك، وهى على هذا النحو قدمت ما صار يطلق عليه فى مدرسة إدارة الأعمال منذ أجيال نموذج التجارى «أطرزة بالجملة [1]».

فى عام ١٩٢٧م، لم يكن أمام هنرى فورد، بعد وقت قصير من خروج السيارة رقم خمسة عشر مليونًا من طراز T من خط التجميع الذى كان ثوريًا من قبل ومواجهته لعدد من السيارات غير المباعة يغطى مساحات تبلغ فدادين كثيرة من خيار سوى أن يغلق مصنعه لمدة ثمانية عشر شهرًا ليعيد خلالها تجهيز مصانعه لإنتاج سيارة على أحدث طراز وهى طراز A، ومع عودة شركة فورد للسيارات لمزاولة النشاط التجارى، كانت شركة جنرال موتورز قد صارت أضخم شركة لتصنيع السيارات على وجه الأرض، مثلما هى حتى الآن.

كان الدرس واضحًا: حتى المالك الوحيد لمؤسسة صناعية تتعامل بعدة مليارات من الدولارات وواحد من نصف دستة من أغنى الرجال فى العالم، لايستطيع أن يتحدى قوة السوق الأمريكية الجديدة لمدة طويلة؛ إذ إن المستهلك هو الذى يتحكم الآن فى الاقتصاد الأمريكى.

لكن إذا كان المستهلكون هم المتحكمين، فإنهم ليسوا بقادرين على أن يقودوا، ولم يكن الاقتصاد الأمريكى يدار على نحو جيد فى عشرينيات القرن العشرين. بل يمكن للمرء القول بأنه لم يكن يقوده أحد على الإطلاق. بحلول نهاية الحرب العالمية

(١) Mass class إنتاج أطرزة (ماركات) مختلفة من مصنع واحد، أو شركة مصنعة واحدة.

الأولى، أضحت الولايات المتحدة ماليًا واقتصاديًا أقوى بلد فى العالم. كانت فى ذلك الوقت أكبر أمة دائنة فى العالم، وزاد نصيبها فى التصنيع من ٣٦٪ فى عام ١٩١٤ إلى ٤٢٪ بحلول نهاية عشرينيات القرن العشرين. كانت أضخم مصدر فى العالم وثانى أكبر مستورد (بعد بريطانيا) وأكبر مورد لرأس المال للبلدان الأخرى.

لكن وودرو ويلسون هدم بمناورات أكثر مهارة فى مؤتمر فرساى للسلام، وفرض سلامًا شديد القسوة عديم الرحمة على ألمانيا، حيث اشترط عليها دفع تعويضات مهولة عن الحرب للمنتصرين (لكن ليس الولايات المتحدة، التى لم تطالب بأى تعويضات). وضمنت معاهدة السلام ضمنت جعل ألمانيا، أعظم قوة داخل أوروبا، منهكة القوى اقتصاديًا فى المستقبل المنظور. وفى غضون ذلك، كانت بريطانيا وفرنسا وإيطاليا مثقلة بالديون الهائلة التى اقترضتها من الولايات المتحدة، وكانت وسائلها للدفع محدودة، ولم يكن لدى الولايات المتحدة نية إعفائها منها. وسأل كالڤن كوليدج «لقد استأجروا المال، أليس كذلك؟».

ومنع إصرار وودرو ويلسون على رفض تقديم تنازلات سياسية ضرورية، الولايات المتحدة من الانضمام إلى عصبة الأمم وقيادة النظام الدولى بفاعلية. وبدلاً من هذا، انتهجت الديپلوماسية الأمريكية إلى حد كبير سياسة خارجية دون كيشوتية مثل اتفاقية واشنطن البحرية، التى قلصت حجم وعدد السفن الحربية وإجمالى الأطنان التى تحملها البحرية، وميثاق كيللوج ـ برايند الذى حظر الحرب كأداة للسياسة القومية (وقعت عليه كلٌّ من ألمانيا واليابان).

وعلاوة على ذلك، كانت الولايات المتحدة مصممة على الحفاظ على تعريفة جمركية عالية لحماية المنتجين الأمريكيين والحفاظ على ميزان تجارى ملائم. وفى غضون ذلك، عاد بنك الاحتياط الفيدرالى لسياسة أسعار الفائدة المنخفضة، بينما حافظت البنوك المركزية الأوروپية على أسعار مرتفعة لحماية قيمة عملاتها. وكانت نتيجة ذلك دورة لم يلحظها أحد إلى حد كبير (حينئذ). واندفعت البنوك الاستثمارية الأمريكية بصورة مقدامة نحو تقديم القروض والضمانات عالية الربح فى أوروپا. واستخدمت أوروپا الحصيلة لتمويل واردات من الولايات المتحدة، واستخدمتها ألمانيا

فى دفع التعويضات للقوى المتحالفة. وعندئذ استخدمت القوى المتحالفة التعويضات فى تسديد قروض الحرب للولايات المتحدة.

وبالتالى، فإن رأس المال الأمريكى المصدر سرعان ما كان يعود للولايات المتحدة ويوفر الأموال اللازمة لمنح المزيد من القروض إلى أوروبا. وبقدر استمرار الدورة، ظل كل شىء على ما يرام. لكن، بالطبع، لم يستمر الوضع. وكانت النتيجة كارثة اقتصادية فى جميع أنحاء العالم.

فى عام ١٩٢٨م، اتجه رجال بنوك الاستثمار الأمريكيون بشكل متزايد إلى سوق يدر أرباحًا أكبر حتى من القروض الأوروبية، وهو سوق الأموال تحت الطلب فى وول ستريت. ويعنى مصطلح أموال تحت الطلب، الأموال المستخدمة لتمويل الأسهم الموجودة على الهامش. ففى ذلك الوقت كان يمكن للمضارب أن يشترى أسهمًا بنسبة هامش قليلة من ماله تبلغ ١٠ ٪، ويقترض باقى المبلغ من السمسار. وطالما كانت الأسهم، التى تؤدى دورها كضمان للقرض تتجه إلى أعلى، فكل شىء على ما يرام، ويمكن للمضارب أن يزيد رأسماله بسرعة كبيرة. لكن إذا انهار سعر السهم، سيضطر إلى ضخ مزيد من المال وإلا يبيع بالكامل ما يملكه، وعادة ما يذهب ذلك بكل ما لديه.

كان سوق القروض تحت الطلب مربحًا جدًا فى أواخر عشرينيات القرن العشرين مع دخول مؤشر وول ستريت فى واحدة من فترات انتعاشه، مثلما حدث فى ثلاثينيات وخمسينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر. وعكس مؤشر وول ستريت، مثلما هو الحال دائمًا، بمجرد تعافيه من الكساد قصير العمر ما بين ١٩٢٠ و١٩٢١م، نمو الاقتصاد الأمريكى وبلغ ذرًا بدت مستحيلة قبل ذلك بسنوات قليلة. لكن فى واقع الأمر، زاد وول ستريت، ، بشكل أسرع بكثير من الاقتصاد الأمريكى على الأقل قياسًا على مؤشر داو جونز الصناعى. فبينما زاد الناتج القومى بنسبة ٥٩ ٪ فى عشرينيات القرن العشرين، تصاعد داو جونز بنحو ٤٠٠ ٪.

فى عام ١٩٢٨م تحرك بنك الاحتياط الفيدرالى لإبطاء الاقتصاد وبالتالى كما كان يأمل فى إبطاء انتعاش وول ستريت الذى كان يصدر إشارات خروجه عن السيطرة. بحلول خريف عام ١٩٢٨م رفع بنك الاحتياط الفيدرالى الذى يرأسه بنچامين سترونج

سعر الخصم من ٣,٥ ٪ إلى ٥ ٪ ، وبدأ فى تقليص المعروض من النقود. وحذت بنوك الاحتياط الأحد عشر الأخرى حذوه. وشرح سترونج الأمر قائلاً: « إن المشكلة الآن هى تشكيل سياستنا حول تفادى حدوث انقطاع كارثى فى سوق الأسهم . . . وفى الوقت نفسه إتمام، إذا أمكن، نهوض أوروبا من جديد ».

كان بنجامين سترونج، الرئيس السابق لبنك بانكرز ترست، يشغل منصب محافظ بنك الاحتياط الفيدرالى منذ إنشائه فى عام ١٩١٤م، وكان الزعيم الذى لا يناقشه أحد. وكانت البنوك الأخرى ومجلس بنك الاحتياط ينفذ دائمًا ما يقترحه. لكن سترونج كان يعانى من الدرن، وتوفى فى خريف عام ١٩٢٨م أثناء إجراء جراحة له فى رئته. وأصبح بنك الاتحاد الفيدرالى الآن فعليًا بلا قائد.

وبحلول ربيع عام ١٩٢٩م سكنت حدة الاقتصاد الأمريكى بشكل ملحوظ كرد فعل لسياسة بنك الاحتياط الفيدرالى. ومع هذا بدا أن وول ستريت لم يسلك رد الفعل نفسه. وبالرغم من أن وول ستريت كان عادة المؤشر البارز للاقتصاد، حيث يهبط ويعلو قبل ما يطرأ هذا على الاقتصاد، واستمر السوق، قياسًا على مؤشر داو جونز الصناعى ومؤشر نيويورك تايمز، فى الارتفاع بينما أخذ الاقتصاد فى الاتجاه نحو الركود. لكن السوق الأوسع، والتى من بينها الآلاف من الأسهم الثانوية وتلك التى لا ينصب التركيز على متوسطها بدأت فى الانهيار إلى جانب الاقتصاد.

ويعد هذا هو النفوذ الاقتصادى لعلم النفس البشرى، والذى لم يلحظه السوق ولا العامة، وانصب الاهتمام على الأسهم المحمولة على أوسع نطاق. ووقع السوق فى شرك فقاعة، ودائمًا ما يدرك العامة الفقاعات فقط عند استرجاع الأحداث.

ظل المال تحت الطلب فى صعود مع ازدياد عصبية الحركة فى وول ستريت، لكن المضاربين كانوا غير مكترثين على نحو ملحوظ بتكلفة اقتراض المال فى سوق مرتفعة السعر. وهرعت البنوك وحتى المؤسسات الصناعية لإقراض المال إلى شركات السمسرة بنسبة ١٢ ٪ بينما يقرضه السماسرة بدورهم بـ ٢٠ ٪ . كان لدى شركة بثلهم للصلب ١٥٠ مليون دولار من المال تحت الطلب فى السوق بنهاية صيف١٩٢٩م. وكان لدى شركة كرايزلر ٦٠ مليون دولار.

شرعت البنوك فى اقتراض المال من بنك الاحتياط الفيدرالى عبر نافذة سعر الخصم بنسبة ٥ ٪ وإقراضها. كان يمكن لبنك الاحتياط أن يوقف هذا فى أى وقت إذا أراد، ويوجد شك ضئيل فى أن بنجامين سترونج إذا كان حيًّا كان سيفعل هذا بالضبط. لكن بلا قائد، استخدم البنك فقط ما يمكن أن يسمى«بالإقناع القائم على أساس أخلاقى» لحث البنوك التجارية لإنهاء هذه الممارسة. لم يفلح هذا. عندما يتسنى لبنك أن يقترض بنسبة خصم ٥ ٪ ويقرض بمعدل فائدة نسبتها ١٢ ٪، أى يحقق عائدًا بنسبة ٧٪ على حساب مال شخص آخر، فإنه بالطبع سيفعل ذلك.

بحلول صيف ١٩٢٩ انقطع وول ستريت والملايين من عملائه تمامًا عن معرفة ما يجرى فى الاقتصاد السفلى، تراقصت فقط رؤى الثراء فى رؤوسهم. كانت غرف تحديد الأسعار فى مكاتب السمسرة تمتلأ بالناس الذين يراقبون الأسعار، بل إن الناس المتزنين وذوى الدراية غمرتهم نوبة اللهاث. وأدلى البروفيسور إيرفنج فيشر، أستاذ الاقتصاد فى جامعة ييل المعروف على المستوى القومى، والذى كون ثروة من اختراعه جهاز رولودكس[١]، « إن أسعار الأسهم وصلت إلى ما يبدو أنه هضبة مرتفعة دائمة». ونشرت صحيفة «ساترداى إيفننج بوست» قصيدة فى ذلك الصيف سجلت بصدق الحالة المزاجية للبلد.

آه، صه يا صاح، جدتى اشترت أسهما ثانية

بابا ذهب ليلعب مع الثيران[٢] والدببة[٣]

ماما تشترى بناء على نصائح فهى لا يمكن أن تخسر

والرضيع سيلبس أحذية جديدة

وفى ٣ سبتمبر، فى اليوم التالى للاحتفال بيوم عيد العمال، أغلقت بورصة نيويورك للأسهم ومؤشر داو ٣٨١,١٧ نقطة، وهى رقم قياسى جديد فى الارتفاع.

(١) جهاز يقلب بطاقات ورقية صغيرة مفهرسة.

(٢) مصطلح يشير إلى سوق يسود فيه ارتفاع أسعار الأسهم عن متوسطاتها التاريخية لفترات طويلة.

(٣) مصطلح يشير إلى سوق يسود فيه انخفاض أسعار الأسهم لفترات طويلة.

وفى ٥ سبتمبر وجه محلل لسوق الأسهم روجر بابسون، ليس له حيثية كبرى، وجه كلمة خلال مأدبة غداء فى ويلزلى فى ولاية ماساتشوستس. وكانت تنبؤات هذا المتشائم عن حدوث مشكلات فى المستقبل جرى تجاهلها منذ فترة طويلة من جانب سوق لا يريد سماع إلا التنبؤات المتفائلة. وفى هذا اليوم لم يقل شيئًا مختلفًا، فقط أشار إلى « إننى أكرر ما قلته فى مثل هذا الوقت من العام الماضى والعام الذى سبقه، وهو أنه آجلاً أو عاجلاً سيحدث انهيار».

كان يومًا بطيئًا فى تناقل الأخبار، وبثت خدمة وكالة داو جونز للأنباء المالية تصريحات بابسون غير الاستثنائية على آلة التيكرز فى الساعة ٢ بعد الظهر. كان الأثر غير عادى. فى الساعة الأخيرة من التعامل فى البورصة، هبطت الأسعار (انخفضت أسهم شركة الصلب U.S. Steel بمقدار تسع نقاط و شركة AT&T بمقدار ست نقاط) وكان حجم التداول فى تلك الساعة الأخيرة رقمًا خياليًا هو مليونا سهم. وعرف باسم «انقطاع بابسون» كان بمثابة صفعة على وجه شخص هيستيرى، وتغيرت الحالة المزاجية فى وول ستريت فجأة من «السماء هى حدودنا» إلى «كل شخص يرعى شئونه».

على مدى الأسابيع الست التالية اتجه السوق إلى أسفل، مع انخفاضات عرضية تعقبها نوبات انتعاش أكثر تواضعًا. ثم فى يوم ٢٣ أكتوبر اجتاحت السوق موجة بيع لتحقق ثانى أعلى حجم تداول. خرج جبل من دعوات سداد رأس المال الحدية فى تلك الليلة وتراكمت طلبات بيع بالآلاف فى مكاتب السمسرة عبر البلد بكاملها. وشهد اليوم التالى، يوم الخميس ٢٤ أكتوبر، الذى سرعان ما أطلق عليه اسم يوم الخميس الأسود، شهد أكثر الأيام تهيجًا فى تاريخ بورصة نيويورك للأسهم حتى ذلك الحين، حيث هبطت الأسهم فولدت المزيد من دعوات سداد رأس المال الحدية، التى تسببت فى بيع المزيد من الأسهم بأى سعر، مع اتجاه المتوسطات اتجاها حلزونيًا إلى أسفل. وفى غضون ذلك، أضاف البائعون على المكشوف إلى الضغط إلى أسفل فى شكل غارات بيع بالانخفاض.

وتقابلت مجموعة من رجال البنوك البارزين عند ج. ب. مورجان وشركاه، الذى يقع مقره على الجانب الآخر من شارع برود ستريت الذى يقع فى مواجهة البورصة، ليقرروا ماذا يفعلون. جمعوا ٢٠ مليون دولار ليضعوها فى صندوق لضبط استقرار

السوق وائتمنوا ريتشارد ويتنى، القائم برئيس البورصة. فى الساعة ٣٠ : ١ ذهب ويتنى إلى الموقع الذى يجرى التعامل فيه فى أسهم U.S. Steel وطلب معرفة السعر. أخبروه بأن آخر تعامل كان عند ٢٠٥ نقطة، لكنه هبط عدة نقاط منذ ذلك الحين بدون مشترين. صاح ويتنى بشكل درامى « أنا أزايد بـ ٢٠٥ نقطة فى مقابل ١٠ آلاف لصالح U.S. Steel ثم توجه إلى مواقع أخرى، واشترى أسهمًا مضمونة الربح.

تحقق كل الأثر الذى آمل فيه رجال البنوك. لاذ البائعون على المكشوف بالفرار واستقر السوق. وفى نهاية اليوم أغلقت أسهم U.S. Steel وهى أعلى بشكل طفيف. لكن حجم التداول كان غير مسبوق البتة، حيث بلغ ثلاثة عشر مليون سهم.

استمرت المسيرة فى يوم الجمعة، مع تحقيق ربح متواضع فى جلسة يوم السبت الصباحية. وفى يوم الاثنين استؤنف البيع مع تطاير الشائعات حول وول ستريت بشأن انتحار مضاربين كبار وتشكيل تجمعات جديدة للمضاربة على النزول. وفى اليوم التالى، الثلاثاء ٢٩ أكتوبر ـ يوم الثلاثاء الأسود ـ كان لا يوجد شىء يوقف السوق. هبط منذ قرع جرس الافتتاح، وظل يهبط بلا انقطاع تقريبًا طوال اليوم. وصل حجم التداول إلى ستة عشر مليون سهم، وهو رقم قياسى لن يتحطم لمدة أربعين عامًا، وظلت آلة التيكرز تعمل لمدة تزيد على أربع ساعات متأخرة عن موعد الإغلاق، حيث لم تدق آخر سعر إلا وقد قاربت الساعة الثامنة فى تلك الليلة. حسب شخص ما طول شرائط الحبر التى استخدمتها آلات التيكرز على مستوى الأمة فى ذلك اليوم، فاتضح أنها خمسة عشر ألف ميل من الشرائط. وتوقف فى مذبحة ذلك اليوم مؤشر داو جونز عند نسبة ٢٣ ٪ إلى أسفل مقارنة بإغلاقه يوم السبت، وبنسبة ٤٠ ٪ إلى أسفل تقريبًا مقارنة بإغلاقه المرتفع فى مطلع سبتمبر.

لم يدر أحد فى حينه بالطبع، لكن أشد كارثة اقتصادية فى تاريخ الأمة كانت قد بدأت.

* * *

الفصل السادس عشر

الخوف ذاته

يدون المؤرخون التاريخ وهم متمتعون بشيئين لا فكاك منهما، ميزة إدراك الحدث بعد وقوعه وتشكيل القصص التى يكتبونها كيفما شاؤوا. ولذا، فإن التاريخ يبدو دائمًا أكثر هندمة وتنظيمًا ودرامية بالنسبة للقارىء مقارنة بالأحداث التى جرى تناولها بالنسبة لمن عاشوها من يوم لآخر. يتعين على البشر أن يعيشوا والمستقبل دومًا محجوب عنهم وهم مغمورون داخل ضباب الوجود ذاته بحيث يتعذرعليهم أن يخترقوه مثلما الحال بالنسبة لضباب الحرب الذين يعرفونه على نحو أفضل بكثير. وبالتالى، فإن الانحدار الاقتصادى الذى دام لمدة ثلاثة أعوام ونصف العام من ازدهار السماء الزرقاء فى صيف ١٩٢٩م إلى الحفرة السوداء فى أشهر الشتاء الأولى فى عام ١٩٣٣ م يبدو ناعمًا منسابًا، بل ربما بدا حتميًا لمعظم الناس اليوم، الذين لا يوجد منهم إلا القليل الذين لهم ذكريات شخصية كبالغين فى ذلك الوقت.

وكنتيجة لذلك، ينظر الكثيرون إلى الكساد العظيم كشىء مثل قصة الباخرة تايتنيك، على أساس أن انهيار سوق الأسهم يمثل جبل الثلج، وأدى مجرد تغيير القبطان فى الوقت الحرج إلى حدوث نهاية مختلفة. وفى واقع الأمر، كان انهيار السوق أثر من آثار القوى المحركة لاقتصادات أمريكا والعالم نحو الكساد، وليس المسبب. وبذل هربرت هوفر قصارى جهده ـ وأكثر بكثير مما بذله رئيس سابق واجهته

نكبة اقتصادية ـ لعكس المسار الذى انتهجه الاقتصاد فى تلك السنوات ولتخفيف المعاناة الناجمة عن ذلك. ولم يتسن لرئيس جديد أن يتجه نحو حلول مستحيلة سياسيًا إلا بعد أن أهلك الكساد الحدود الاقتصادية والتاريخية التى قيدت هوڤر.

احتشدت سوق الأسهم يوم الأربعاء ٣٠ أكتوبر، وأعلنت البورصة أن السوق سيفتح عند الظهر فى اليوم التالى، ثم يغلق أبوابه حتى يوم الاثنين لمنح مكاتب الإدارة والدعم داخل مكاتب السمسرة وقتًا كافيًا للتعامل مع جبال العمل المكتبى المتراكمة خلال الذعر. وارتفع سوق الأسهم فى جلسة الخميس المختصرة، وظن الكثيرون أن الأسوأ قد انقضى. كانوا مخطئين. انخفض السوق بشكل حاد يوم الاثنين ٥ نوفمبر، واستمر فى الهبوط لمدة أسبوعين آخرين، وبحلول ذلك الوقت كان مؤشر نيويورك تايمز قد أرجع كل ما جناه من مكاسب منذ صيف ١٩٢٧ م.

وفى نهاية المطاف، نفدت طاقة كل الأسواق سواء الدببة أو الثيران، وبحلول ديسمبر أخذت الأسهم فى التحرك إلى أعلى، بالرغم من تقلص حجم التداول بشدة. ومع نهاية العام، فى الوقت الذى تعرض فيه الكثير من الأسهم المحلقة عاليًا إلى هجوم ضار، أظهرت بعض قطاعات السوق ـ مثل مصنعى الطائرات والمتاجر ذات الأقسام المختلفة وشركات الصلب ـ فعلاً مكاسب فى هذا العام. كان يعتقد على نطاق واسع أن الانهيار مجرد تصحيح قاس لسوق مشترى بسعر عال جدًا. وفى يناير ١٩٣٠م ارتأت صحيفة نيويورك تايمز أن أكبر قصة خبرية فى عام ١٩٢٩م هى طيران الأدميرال بيرد فوق القطب الجنوبى.

وبالرغم من أن سوق الأسهم كان هوسًا قوميًا فى عام ١٩٢٩م، إلا أن انهياره لم يؤثر بشكل مباشر على الكثير من الأسر الأمريكية. كانت بورصة الأسهم قد ذكرت أن عشرين مليون أمريكى امتلكوا أسهمًا فى عام ١٩٢٨م، لكن فى حقيقة الأمر لم يكن الرقم الفعلى يمثل عشر ما ذكر، وكان لدى أقل من نسبة ٢,٥ ٪ من السكان حسابات فى مكاتب السمسرة. وفى الوقت الذى انمحى فيه الكثيرون ممن ضاربوا واشتروا على هوامش محدودة، قاوم آخرون كثيرون الذعر، واحتفظوا بأسهمهم.

وهناك سبب جعل الغالبية يحسبون أن الأزمة مرت، وهو أن نظام البنوك لم يبد علامات ضغط غير عادى. لتكن على يقين من أنه جرى إعلان إفلاس ٦٥٩ بنكًا فى

عام ١٩٢٩م. لكن هذا كان أقل بشكل طفيف من المتوسط السنوى بالنسبة لهذا العقد، ولم تنهار بنوك رئيسية نتيجة لانهيار سوق الأسهم. ويرجع السبب فى ذلك أن كلاً من بنك الاحتياط الفيدرالى فى نيويورك وسماسرة نيويورك تحركًا بسرعة. أعلن السماسرة أنهم سيستمرون فى الاحتفاظ بحسابات تقع أدنى هامش الشروط، وبالتالى تفادوا عمليات بيع إضافية بسعر السوق التى كانت ستؤدى إلى مزيد من خفض الأسعار.

وساعد بنك الاتحاد الفيدرالى على هذا الأمر عن طريق خفض سعر إعادة الخصم به إلى ٣,٥ ٪ بحلول مارس ١٩٣٠، مما يسر خفض أسعار الفائدة عامة، وعن طريق شراء أوراق مالية فيدرالية بشكل هائل مما حسن من السيولة فى البنوك. كان يشترى ما لا يزيد على ٢٥ مليون دولار فى الأسبوع، لكنه اشترى بقيمة ١٦٠ مليون دولار بعد الانهيار وما هو أكثر من ذلك فى الأسابيع التالية. واتبع جورج هاريسون، الذى خلف بنچامين سترونج فى منصب محافظ بنك الاحتياط الفيدرالى فى نيويورك، اتبع نصيحة سلفه بشأن التعامل مع مثل هذا الموقف عندما نوه سترونج إلى « أننا نملك النفوذ للتعامل مع مشكلة طوارىء على الفور عن طريق إغراق وول ستريت بالمال ».

لكن جورج هاريسون لم يكن يتحلى بأىٍّ من نفوذ سترونج على بنوك الاحتياط الفيدرالى الأخرى، وانتقده رئيس مجلس إدارة بنك الاحتياط الفيدرالى فى واشنطن، من بين آخرين، بتخطى حدوده. ولم تتحرك بنوك الاحتياط الفيدرالى ككل على نحو حاسم لزيادة السيولة لنظام البنوك على المستوى القومى، وهو خطأ قاتل.

شهد شتاء وربيع عام ١٩٣٠م انتعاشًا فى سوق الأسهم، فاستعاد نسبة تبلغ حوالى ٤٥ ٪ من مكاسبه التى خسرها فى انهيار الخريف السابق. دعا هوفر إلى مؤتمر لرجال الأعمال فى نوفمبر ١٩٢٩م، وحثهم خلاله على الاستثمار فى الإنشاءات الجديدة، التى وعده الكثيرون منهم بأنهم سيفعلون ذلك إزاءها. وأرسل برقيات إلى حكام الولايات – كانت حكومات الولايات آنذاك تمول حوالى ٨٠ ٪ من مشروعات الإنشاءات الحكومية – أن يفعلوا الشىء نفسه. وفى الربيع اقترح تحفيز الاقتصاد بشكل أكبر، عن طريق زيادة نفقات الإنشاءات الفيدرالية إلى ١٤٠ مليون دولار.

لم يكن هذا بالمبلغ الهين فى ميزانية فيدرالية يصل حجمها إلى ٣,٣ مليار دولار أو نحو ٣٪ من إجمالى الناتج القومى. وكانت نسبة تبلغ خمسًا وعشرين بالمائة من الميزانية الفيدرالية تخصص لخدمة الدين، وتوجه غالبية ما تبقى لتمويل جيش قوامه ١٣٩ ألف جندى وسلاح بحرية قوامه ٩٥ ألف جندى. هذا، فى حقيقة الأمر ما يمكن أن تكون الحكومة الفيدرالية قد أنفقته فى ذلك العام المالى على أية حال، بما أن مشروعات الإنشاءات تستغرق بالضرورة مهلة طويلة الأجل لتدبير مستلزماتها قبل أن يتمكن أصحابها من استئجار عمال بأعداد كبيرة.

وبحلول ربيع ١٩٣٠ لم يبد أن هناك حاجة إلى بذل المزيد. فى مايو من تلك السنة كان الرئيس هوفر قادرًا على إبلاغ جماعة دينية طلبت مقابلته لتحثه على تنفيذ المزيد من مشروعات الأشغال العامة « لقد جئتم متأخرين ستين يومًا. إن الكساد انتهى» لسوء الحظ، ارتكب الرئيس بعدئذ خطأ مشئومًا يضاف إلى خطأ بنك الاحتياط الفيدرالى السابق. وقع على قانون تعريفات سموت – هولى.

كان هوفر كمرشح رئاسى فى عام ١٩٢٨م قد وعد مزارعى الأمة الكادحين أنه سيدعو لعقد جلسة خاصة للكونجرس للتعامل مع الكساد الزراعى، وهو ما وفى به فى صيف ١٩٢٩م. واقترح هوفر من بين مقترحات أخرى، زيادة التعريفات الجمركية الزراعية لحماية السوق الأمريكى لصالح المزارعين الأمريكيين. وبعد تباطؤ الاقتصاد فى عام ١٩٢٩م، والانهيار فى البورصة، اختطف اقتراح هوفر أصحاب المصالح الخاصة لكل صناعة فى البلد تقريبًا (صناع شواهد القبور على سبيل المثال) وأخذوا يتظاهرون أمام الكونجرس مطالبة بحمايتها من المنافسة الأجنبية « غير العادلة ». وظل أعضاء الكونجرس [يقصد المؤلف مجلس النواب ـ المترجم] ومجلس الشيوخ، المتلهفين لتوفير سبل العيش للصناعات المحلية، فى إسداء هذا المعروف حالة بعد حالة. كانت النتيجة فرض تعريفات جمركية هى الأعلى بفارق كبير عمن سواها فى التاريخ الأمريكى.

كان هذا حماقة اقتصادية. إن التعريفات هى ضرائب، وتعد الضرائب دومًا عبئًا ماليًا على الاقتصاد بصورة لا فكاك منها. لكن ما هو أسوأ بكثير، تولد التعريفات العالية تعريفات انتقامية فى البلدان الأجنبية. لا يمكن لبلد أن يضع أسوارًا حول

أسواقه فى وجه البلدان الأخرى، وتتوقع من هذه البلدان أن تحافظ على أسواقها مفتوحة. كان الاقتصاديون المحترفون يعلمون هذا جيداً بالطبع، ووقع ألف منهم التماساً للرئيس هوفر طالبوه فيه بنقض مشروع قرار التعريفات الذى خرج من الكونجرس. كتب توماس لامونت، الرجل الثانى مباشرة بعد ج. ب. مورجان جونيور، فى بنك مورجان، «كدت أجثو على ركبتى لأتوسل لهربرت هوفر أن ينقض تعريفات سموت ـ هولى. إن هذا القانون قوى النعرة القومية فى العالم أجمع».

وثبتت صحة حجج الاقتصاديين تماماً وبدأت التجارة العالمية فى الانهيار. أقامت بريطانيا المدافعة العظيمة عن التجارة الحرة منذ أربعينيات القرن التاسع عشر، وأكبر أمة تجارية فى العالم، «النظام التفضيلى الإمبراطورى» ـ بمعنى آخر، جداراً من التعريفات الجمركية ـ لجعل التجارة البريطانية داخل الإمبراطورية البريطانية. وتبنت أمم أخرى قيوداً مماثلة. وفى عام ١٩٢٩ م بلغ إجمالى حجم التجارة العالمية ٣٦ مليار دولار. وفى عام ١٩٣٢م بلغت نحو ١٢ مليار دولار. كانت الصادرات الأمريكية ٥,٢٤١ مليار دولار فى عام ١٩٢٩م. وبعد مضى ثلاث سنوات صارت مجرد ١,١٦١ مليار دولار، أى حدث هبوط بنسبة ٧٨٪، وهو أدنى من مستوى الصادرات فى عام ١٨٩٦م إذا ما وضعنا التضخم كعامل.

وبمجرد ما وقع على تعريفات سموت ـ هولى لتصير قانوناً، بدأ سوق الأسهم فى التخلى عن مكاسبه التى حققها فى الربيع. بحلول الخريف، أخذت البنوك فى إعلان إفلاسها بأعداد متزايدة. وارتفع معدل الإفلاس فى عام ١٩٣٠م عن عام ١٩٢٩م، لكن ليس بصورة مزعجة. لكن خلال الشهرين الأخيرين فى ذلك العام، أعلن ٦٠٠ بنك إفلاسهم، مما جعل العدد السنوى الإجمالى ١٣٥٢ بنكاً مفلساً، أى أكبر من مثلى عدد عام ١٩٢٩ م. ولتكن على يقين، كان غالبيتها من البنوك الصغيرة وحيدة الفرع التى ملأت المناطق الريفية فى البلد، وخدمت الأحياء الحضرية الفقيرة التى يقطنها المهاجرون.

كان بنك الولايات المتحدة مسألة أخرى، حيث إنه بنك كبير متعدد الفروع ومقره فى العاصمة المالية للبلد، مدينة نيويورك. كان يوجد لديه ودائع بقيمة ٢٦٨ مليون دولار، يمتلكها ٤٥٠ ألف مودع، غالبيتهم من صغار التجار ويهود من الطبقة العاملة

فى تجارة الملابس الهائلة. عندما بدأ البنك يظهر علامات الضيق، بذلت سلطات بنوك نيويورك وبنك الاحتياط الفيدرالى فى نيويورك جهوداً شديدة لإنقاذه. لقد أرادوا إدماجه مع ثلاثة بنوك أخرى، لكنهم احتاجوا إلى قرض بقيمة ٣٠ مليون دولار من بنوك وول ستريت لإنجاح الصفقة. رفض وول ستريت تقديم المساعدة. كتب جوزيف أ. بروديريك، كبير منظمى حركة البنوك فى نيويورك: «لقد حذرتهم من أنهم يرتكبون أكثر الأخطاء جسامة فى تاريخ البنوك فى نيويورك».

أغلق بنك الولايات المتحدة أبوابه فى ١١ ديسمبر ١٩٣٠م، واعتبرت أكبر عملية إفلاس لبنك فى تاريخ البلد حتى ذلك الوقت. وأرسل انهيار البنك موجات من الرجفات فى جميع جنبات الأمة الأمريكية كوحدة سياسية وفى أنحاء أوروبا أيضًا، حيث ظن الكثيرون أن البنك بسبب اسمه له رابطة رسمية بالحكومة الفيدرالية. وتساءل كثيرون أنه إذا أفلس بنك بهذه الضخامة، فأى البنوك يمكن ألا يحدث له هذا ؟

كان هذا لا ضرورة له. لم يكن بنك الولايات المتحدة بنكًا يدار بشكل جيد (اثنان من الأشخاص الرئيسيين فيه سينتهى بهما الحال إلى الذهاب إلى السجن)، ووجهت لأصحاب بنوك وول ستريت البيض على الدوام اتهامات بمعاداة السامية لرفضهم تقديم المساعدة. بصرف النظر، إذا كانت تعريفات سموت ـ هولى هو إسهام الكونجرس الكبير لإحداث الكساد العظيم، فإن رفض وول ستريت مساعدة بنك الولايات المتحدة يعتبر إسهام المؤسسة المالية الأمريكية فى هذا المجال.

ومع هذا، فإنه بالرغم من أن البلد كانت بالقطع تتعرض فى أواخر عام ١٩٣٠ إلى أوقات عصيبة، إلا أنها كانت تمر بكساد عادى، ليس حاداً كالذى شهدته فى عامى ١٩٢٠ - ١٩٢١. بلغ متوسط معدل البطالة ٩,١١ ٪ فى ذلك الوقت، بينما لم يصل معدل البطالة إلى ٩ ٪ فى عام ١٩٣٠م. سيصبح الكساد الكساد العظيم فى عام ١٩٣١م.

ومرة أخرى، مثلما حدث فى عام ١٩٣٠م، بدا فى الشهور الأولى من العام الجديد أنه وكأن الأزمة وصلت إلى القاع، وباستخدام عبارة ذاعت آنئذ (التى صارت ساخرة بشكل متنام، لتكن على يقين من هذا) أن الازدهار «عند المنعطف».

وتدخلت الأحداث فى أوروبا بعد ذلك. ففى ١١ مايو ١٩٣١م، أعلن بنك كريديت آنسالت، أكبر بنوك النمسا وواحد من أكثر البنوك نفوذًا فى أوروبا، أعلن إفلاسه. ويعد هذا انهياراً أكبر بكثير فى أثره من انهيار بنك الولايات المتحدة، وسرعان ماطوى النسيان عدداً من البنوك فى النمسا وألمانيا. وبدأ الاقتصاد فى ألمانيا، الواقعة تحت ضغط اقتصادى مهول بفضل تعويضات الحرب، فى الانفجار داخليًا.

اقترح هربرت هوفر، بناء على حث توماس لامونت من بنك مورجان، اقتراح تعليق كلٍّ من تسديد القوى المتحالفة لقروضها للولايات المتحدة ودفع ألمانيا لتعويضات الحرب لمدة عام واحد. كان عملاً شديد الشجاعة من أعمال الزعامة السياسية. كان رجال بنوك وول ستريت رفيعو المستوى أمثال توماس لامونت يعون جيداً ما هى الأشياء الموضوعة فى المحك. ورأى الرجل الأمريكى المتوسط أن تعليق تسديد قرض القوى المتحالفة يعد ببساطة وسيلة لنقل المزيد من تكاليف الحرب الأوروبية إلى دافعى الضرائب الأمريكيين وتأمين مصالح رجال بنوك وول ستريت. شيئًا فشيئًا مع تقدم العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين، أخذ يتزايد عدد الأمريكيين الذين رأوا أن قرار وودرو ويلسون بإنهاء العزلة الأمريكية عن أوروبا شىء خاطىء. لقد رغبوا فى ألا يكون هناك صلة بأوروبا أو مشكلات أوروبا.

وأخرت المعارضة الفرنسية قبول خطة هوفر (فى حقيقة الأمر، لم يستؤنف أبداً السداد لكلٍّ من القروض الأمريكية وتعويضات ألمانيا عن الحرب). فى ١٣ يوليو ١٩٣١م توقف بنك دانات، أكبر بنوك ألمانيا، عن إجراء تعاملات. لم يكن أمام الحكومة الألمانية خيار سوى إغلاق بورصة برلين للأسهم وبنوك المدينة. وواجه النظام المالى الأوروبى خطر الانهيار، وسرعان ما انتشرت إلى لندن، قلب هذا النظام، وامتد إلى الجنيه الإسترلينى، أهم عملة فى العالم بعد الدولار. وبسبب العجز الشديد فى الميزانية البريطانية، بفضل الكساد، تعرض الجنيه الإسترلينى بصورة متنامية إلى الضغط إثر التخلى عنه فى مقابل الذهب، الذى تدفق بشكل مزعج إلى خارج بنك إنجلترا نتيجة لذلك.

وفى ٢١ سبتمبر، بالرغم من تلقى بريطانيا قروضًا بقيمة ٢٥ مليون جنيه إسترلينى من كلٍّ من بنك الاحتياط الفيدرالى فى نيويورك وبنك فرنسا، تخلت بريطانيا عن

قاعدة الذهب، التى أقامتها بريطانيا ذاتها عام ١٨٢١ م. وبهذا ولت أيام بريطانيا كقوى مالية كبرى. ولأن الكثير جداً من تجارة العالم تجرى بالجنيه الإسترلينى وارتبط به الكثير جداً من العملات داخل وخارج الإمبراطورية البريطانية، فإن آثار هذا القرار كانت واسعة الانتشار، لم يكن أمام المزيد والمزيد من البنوك المركزية خيار سوى التخلى عن قاعدة الذهب أيضاً.

ومع هذا، ففى الولايات المتحدة تحرك بنك الاتحاد الفيدرالى بشراسة لحماية الدولار والحفاظ على قاعدة الذهب مع اتجاه البنوك المركزية الأجنبية والمستثمرين الأجانب لإعادة توطين الذهب. كان قراراً كارثياً تماماً، ربما أكبر الأخطاء جميعاً التى ارتكبت فى تلك السنوات. لقد تطلب الحفاظ على قاعدة الذهب رفع معدلات الفائدة ووقف المعروض من المال، مما تسبب فى ازدياد حدة الانكماش الحاد القائم بالفعل. وطالبت البنوك بسداد القروض للحفاظ على السيولة، بينما أرجأ المستهلكون عمليات البيع توقعاً لانخفاض الأسعار. وفى العام التالى ونصف العام منع فى أكثر من نصف مليون حالة رهونات عقارية منع خلالها الراهن من فك الرهن لمضى المدة المحددة للدفع. تضخم معدل البطالة. هرع مودعو البنوك، الذين وعوا تماماً الموجة المباغتة لإعلان إفلاس البنوك فى العام السابق، هرعوا لسحب أموالهم من البنوك فى الوقت الذى مازال فيه السحب أمراً محموداً. وأعلن ٥٢٢ بنكاً إفلاسهم فى الشهر الذى أعلنت فيه بريطانيا تخليها عن قاعدة الذهب.

بحلول نهاية عام ١٩٣١م، واجهت الولايات المتحدة ظروفاً اقتصادية لم تواجهها من قبل. بلغ إجمالى عدد البنوك التى أعلنت إفلاسها فى ذلك العام ٢٢٩٣ بنكاً، كلٌّ منها شكل مأساة لمئات أو آلاف من الأسر التى رأت دعامتها الوحيدة فى مواجهة آثار البطالة تتلاشى. وانتشرت البطالة بلا هوادة عبر الاقتصاد الأمريكى. هبط إجمالى الناتج القومى بنسبة ٢٠ ٪ إضافية؛ وهبط إنتاج السيارات من ٤,٥ مليون سيارة فى عام ١٩٢٩م، إلى ١,٩ مليون سيارة فى عام ١٩٣١م مما تسبب فى حدوث عمليات تسريح مهولة ليس فى شركات تصنيع السيارات فحسب إنما فى شركات المطاط والزجاج والصلب وشركات توكيل بيع السيارات وشركات التأمين أيضاً.

ارتفع معدل البطالة بحلول نهاية عام ١٩٣١ إلى ٩ , ١٥ ٪ وبدأت الطرق فى البلد تعج بالرجال الذين يرتدون أسمالا بالية يبحثون عن عمل، أى عمل دون جدوى. أصبح شائعًا فى المناطق الريفية أن يجد الناس حينما يجيبون الطارق على الباب شخصا يطلب تكليفه بعمل مقابل وجبة أو النوم فى الحظيرة. امتدت طوابير الخبز فى المدن بطول مربعات سكنية، وانتشرت الأكواخ والأبنية المستندة إلى جدران متداعية ـ التى سميت هوفرفيلز ـ فى المتنزهات والأرض الفضاء بعد أن سعى الذين فقدوا منازلهم وشققهم بحثًا عن مأوى. من بعض النواحى بدا أن النظام الاقتصادى للبلد فى الانهيار. أصاب التلف المحاصيل غير القابلة للبيع فى الريف، بينما أخذ الناس يفتشون فى صناديق القمامة عن شىء يأكلونه فيما اعتبر أنه أغنى بلد على وجه الأرض.

وانخفضت حصيلة الضرائب بنحو ٩٠٠ مليون دولار، بينما ارتفعت النفقات بمقدار ٢٠٠ مليون دولار، وبلغ مقدار العجز فى الميزانية الفيدرالية نصف مليار دولار فى العام المالى ١٩٣١م. لا يعنى مقدار هذا العجز شيئًا ضخمًا فى القاموس المالى اليوم، لكنه شكل عجزًا يوازى نسبة ١٣ ٪ تقريبًا فى العائدات، وهو أسوأ عجز فى وقت السلم منذ الأيام السوداء فى مطلع تسعينيات القرن التاسع عشر.

وفى ذلك الوقت، كانت الحكمة التقليدية التى لا تناقش تقريبًا هى تحقيق التوازن فى الميزانية هو من أولى الأولويات بعد الدفاع عن الجمهورية. ولم تكن فكرة أن الحكومات يجب أن تنفق فى ظل العجز فى أوقات الأزمة الاقتصادية جرى تفسيرها وتبريرها بعد حتى نشر جون مايناردكينز كتابه المبشر «النظرية العامة فى العمالة والفائدة والنقود» فى عام ١٩٣٦م.

لكن فى الوقت الذى لم تتوافر فيه الأسانيد الفكرية لكينز بعد، لم تكن فكرة أن تمويل عجز الميزانية يوفر حافزًا اقتصاديًا بالمجهولة. وبالفعل فإن هوفر، الذى ربما يعد أرفع شخص فى مستوى الفكر الاقتصادى شغل منصب الرئيس، دافع عن هذه الفكرة بالذات فى اجتماع مع رجال حكومته فى وقت مبكر، وهو مايو ١٩٣١ م. كتب هنرى ستيمسون وزير الخارجية فى يومياته عن أحد اجتماعات الحكومة « لقد شبه الرئيس (الموقف) بوقت الحرب. قال: « إنه فى وقت الحرب لا يحلم أحد بتحقيق التوازن فى الميزانية. لحسن الحظ أننا نستطيع الاقتراض».

لسوء الحظ أن هوفر غير رأيه فى أواخر عام ١٩٣١م، وطلب من الكونجرس فرض زيادة هائلة فى الضرائب لتحقيق التوازن فى الميزانية. وكانت غالبية مجلس النواب قد صارت من نصيب الحزب الديموقراطى فى عام ١٩٣٠ م. كانت النسبة ٢٦٧ من الجمهوريين فى مقابل ١٦٧ من الديموقراطيين فى أول كونجرس خلال إدارة هوفر لكنه أضحى ٢٢٠ عضواً ديموقراطيًا فى مقابل ٢١٤ عضواً جمهوريًا فى ثانى كونجرس خلال إدارة هوفر. أما مجلس الشيوخ فكان منقسمًا نصفين تقريبًا، حيث بلغ الجمهوريون ٤٨ عضواً، والديموقراطيون ٤٧ عضواً. لكن كلا المجلسين مرر مشروع قرار هوفر للضرائب بمعارضة ضئيلة. انتمى غالبية الأعضاء الديموقراطيين فى الكونجرس إلى ولايات الجنوب والغرب، وتحقيق موازنة عامة متوازنة بالنسبة لهم بمثابة سفر مقدس. وأراد رئيس مجلس النواب جون نانس جارنر عن ولاية تكساس، بالإضافة إلى زيادات ضريبة الدخل التى اقترحها هوفر، أراد فرض ضريبة مبيعات قومية أيضًا، وهى ضريبة كانت وطأتها الأشد ستقع على كاهل الفقراء.

اقترح هوفر أيضًا فكرة أفضل بكثير من زيادة الضرائب أمام أنياب كساد متصاعد، وهى قانون إنشاء بنك تسليف فيدرالى، الذى كان سينشئ عدداً من بنوك تسليف مخولة بإقراض المال على حافظات الرهونات العقارية للبنوك التجارية. كان قانون إنشاء بنك الاحتياط الفيدرالى فى عام ١٩١٣ م قد حظر على البنك إقراض المال عبر نافذة الخصم الخاص به، بناء على مثل هذا الضمان. وكان أثر هذا الحظر هو تجميد مئات الملايين من الدولارات فى شكل أصول بنكية، والتى يمكن استخدامها لزيادة السيولة للنظام البنكى. ومع هذا، فإن الكونجرس تباطأ بشأن إقرار هذا التشريع حتى يوليو ١٩٣٢، ورفع متطلبات الضمان التى أرادها هوفر - حيث مازال شبح توماس جيفرسون ساكنًا قاعاته.

وبالرغم من أن هوفر ظل معارضًا لفترة طويلة توجيه إعانة فيدرالية مباشرة إلى المؤسسات الصناعية أو الأفراد، إلا أنه اقترح اتباع وسائل جذرية لتخفيف الوضع، وهو إنشاء مؤسسة التمويل لإعادة الإعمار. ظن الأمريكيون من جميع الأطياف السياسية وعلى نطاق واسع أن «الإعانة» تعد انحرافًا أوروبيًا سيجعل من المواطنين قصراً تحت وصاية الدولة. لكن هوفر اتسم بالمرونة العقلية بما فيه الكفاية ليدرك أن

الأوقات العصيبة تستدعى اتخاذ إجراءات يائسة. حدد الكونجرس رأسمال مؤسسة التمويل لإعادة الإعمار بقيمة ٥٠٠ مليون دولار، وخول لها إصدار سندات حتى قيمة ٢ مليار دولار معفاة من الضرائب. لكن المؤسسة لم توفر إعانات مباشرة للأفراد، إنما وفرت قروضًا طارئة للبنوك وشركات التأمين وجمعيات الرهونات العقارية للمزارع وشركات السكك الحديدية التى كانت ستنهار ما لم تتلق هذه القروض. ووقع هوفر على مشروع القرار ليتحول إلى قانون فى ٢ فبراير ١٩٣٢ م.

وأطلق كثيرون أمثال فيوريللو هـ. لاجواردیا[١] على هذه الإعانة عبارة « إعانة المليونير»؛ لأنها بالضرورة أنقذت حملة أسهم الشركات التى ساعدتها. لكنها أنقذت الموظفين والمودعين أيضًا. وبمجرد انهيار الحاجز أمام توجيه إعانة فيدرالية مباشرة إلى المؤسسات، هل كان يمكن أن تظل الإعانة الفيدرالية المباشرة للأفراد على بعد كبير ؟ لم تكن كذلك بالرغم من أنها كانت مغطاة بورقة توت. فى يوليو ١٩٣٢م خول قانون الإعانة وإعادة الإعمار لمؤسسة التمويل لإعادة الإعمار تمويل الأشغال العامة بمبلغ يصل إلى ١,٥ مليار دولار لخلق وظائف وتوفير ٣٠٠ مليون دولار للولايات ـ التى يتصارع الكثير منها مع الحدود الدستورية على الإنفاق والاقتراض ـ بحيث تتكمن من توفير إعانة مباشرة.

وخلال ستة أشهر، أقرضت مؤسسة التمويل لإعادة الإعمار ١,٢ مليار دولار، وهو ما يساوى ربع جميع النفقات الفيدرالية لهذا العام. وستثبت مؤسسة التمويل لإعادة الإعمار أنها النموذج للكثير من إرهاصات العقد الجديد. لكن هوفر لم ينل ما يستحق من تقدير. وبدلاً من هذا سيبيح أول من أرخوا للفترة استخدامه كالنموذج الضد لإبراز أمجاد خليفته . وكما لاحظ جون ف. كنيدى ملاحظة شهيرة أن «الحياة ليست منصفة». سيكون هوڤر أول من يتفق معه وأنه لا التاريخ أيضًا منصف.

بحلول هذه المرحلة كان من المتأخر جدًا إنقاذ مستقبل هربرت هوفر السياسى، ودعك من تاريخه. فى نهاية مايو جاء نحو ألف جندى من بين الذين خدموا فى الحرب

(١) أول عمدة أمريكى من أصل إيطالى لمدينة نيويورك، عمل على تطهير المدينة من العصابات والجريمة المنظمة فى الثلاثينيات، وسعى جاهدًا لإنقاذ نيويورك من الكساد العظيم عن طريق مشروعات الأشغال العامة.

العالمية الأولى إلى واشنطن العاصمة للمطالبة بالصرف الفورى لمكافأة تستحق الدفع فى عام ١٩٤٥م. أقر مجلس النواب مشروع قرار بإصدار ٢,٤ مليار دولار من أموال مجازاة للتعامل، لكن مجلس الشيوخ أحبط المشروع. وفى غضون ذلك، ازدادت أعداد المشاركين فى «مكافأة الحملة العسكرية» على نحو مزعج ليصل عددهم إلى سبعة عشر ألف جندى مع حلول منتصف يونيو، وعسكر غالبيتهم فى أناكوستيا فلاتس على أطراف العاصمة. وأقام البعض أكواخًا على أراض مملوكة للدولة بالقرب من مبنى الكابيتول. واحتلوا عدة مبان حكومية فى شارع پنسلڤانيا.

خول الكونجس صرف أموال للتكفل بنفقات نقل المحاربين القدامى إلى منازلهم، وغادر معظمهم واشنطن فى سلام. ولكن رفض ألفا جندى العودة إلى منازلهم، وتفجر العنف عندما حاولت شرطة العاصمة إجلاءهم بالقوة. وقتل اثنان من المحاربين القدامى واثنان من الشرطة. واستدعى هوفر الجيش بقيادة رئيس الأركان دوجلاس ماك آرثر؛ لإجلائهم من المبانى الحكومية وحصرهم فى أناكوستيا فلاتس.

وفى ٢٨ يوليو قاد ماك آرثر، الذى كان فى حالة الديك منفوش الريش، بنفسه الخيالة والمشاة المدججين بالسلاح، إلى جانب ست دبابات لإخلاء المبانى الحكومية. لكن فى تجاوز صارخ للأوامر الصادرة له من الرئيس، أخلى ماك آرثر أناكوستيا فلاتس وأحرق الأكواخ المنصوبة هناك، ليبعثر بقايا جيش المكافأة. كان يجب على هوفر أن يقيل ماك آرثر فى التوِّ بتهمة العصيان الجسيم. بدلا من هذا، تحمل المسئولية كاملة ودفع ثمنًا سياسيًا مخيفًا عندما هال الأمريكيون صور أفراد سلاح الخيالة وهم يمتشقون سيوفهم، ويطاردون المتعطلين عن العمل فى شوارع عاصمة البلد.

وأخذت افتتاحيات الصحف ورسوم الكاريكاتور تصور بشكل منتظم الرئيس على أنه شخص تكنوقراطى غير مكترث بمعاناة الشعب الأمريكى، وهى المعاناة التى يمكن معاينتها فى كل ناصية شارع وحارة فى الريف.

وصل حجم العجز فى ميزانية الحكومة عام ١٩٣٢م، بالرغم من زيادة هوفر للضرائب، ٢,٧ مليار دولار. وتقلصت العائدات إلى مجرد ١,٩ مليار دولار. كان أسوأ معدل للعجز فى وقت السلم فى تاريخ الأمة. كان إجمالى الناتج القومى ٥٨ مليار

دولار، أى مايمثل مجرد ٥٦ ٪ مما هو عليه منذ ثلاث سنوات سابقة. واستقرت البطالة عند معدل غير مسبوق وهو ٢٣,٦٪. لكن هذا لا يقدم صورة القصة كاملة، لأن هناك ملايين آخرين كانوا يعملون لبعض الوقت أو بأجور مخفضة جدًا. وبلغ عدد ساعات العمل فى عام ١٩٣٢ أدنى بنسبة ٤٠ ٪ كاملة من مستوى عام ١٩٢٩ م. وأعلن ١٤٥٣ بنك إفلاسهم، مما رفع إجمالى البنوك التى أعلنت إفلاسها خلال فترة الكساد إلى رقم مذهل هو ٥٠٩٦ بنكًا. فى عام ١٩٢٩م كان الأمريكيون يودعون نحو ١١ دولارًا فى البنك فى مقابل كل دولار كعملة ورقية ومعدنية متداولة. بحلول عام ١٩٣٢ صارت النسبة خمسة لواحد، لأن الكثير جدًا من البنوك أعلن إفلاسه والكثير جدًا صار لا يوثق به. وهبط مؤشر داو ـ جونز الصناعى إلى ٤١,٢٢ نقطة، أى أقل بنسبة ٩٠ ٪ من معدله العالى قبل ثلاث سنوات أقل من نقطة فوق ما استقر عنده فى أول يوم جرى حسابه فى عام ١٨٩٦م.

ولإيضاح مقياس كم أصبح الوضع ميئوسًا منه بحلول خريف تلك السنة هو أن معدل الفائدة لسندات الخزانة جاء سلبيًا. إن سندات الخزانة التى يحين موعد استحقاقها لأقل من عام، تباع بالخصم والاستحقاق بالتساوى. ولكن مع حلول خريف ١٩٣٢، أراد الكثير جدًا من الناس الذين كانوا مايزالوا يحملون أصولاً قابلة للاستثمار استثمار ما هو تعريفًا أكثر الاستثمارات الممكنة أمانًا ـ التزامات حكومة ذات سيادة على المدى القصير – فارتفع السعر عن حد التساوى.

كان الشخص الذى وقف فى مواجهة هوفر من أجل الفوز بالرئاسة فى هذا العام، هو فرانكلين روزڤلت، الذى كان نقيضه فى أكثر من ناحية غير ناحية السياسة. ولد هوفر فى أسرة ذات إمكانات متوسطة وسرعان ما صار يتيمًا. ولد روزڤلت ثريًا وسط أسرة أغدقت عليه بالعواطف؛ لأنه ابنها الوحيد. كان هوفر خجولاً، وفى بعض الأحيان عبوسًا، ويكون فى أفضل حالاته عند وجوده وسط مجموعات صغيرة؛ كان روزڤلت ودودًا، غير متحفظ لدرجة الإفراط، شديد الحماسة واثقًا من نفسه بصورة تامة. كان هوفر شديد الذكاء ومفكرًا (هما صفتان ليستا بالضرورة شيئًا واحدًا)، ذا عقلية منطقية ومرتبة يتسم بها المهندسون. أما روزڤلت فنادرًا ما قرأ كتابًا وهو رجل بالغ، وكان صاحب حدس عال.

لكن إذا كان روزڤلت له عقلية من الدرجة الثانية، كما يفترض أن القاضى أوليفر ويندل هولمز لاحظ ذلك ، فإن سجيته من الدرجة الأولى. لا يمكن إنكار جاذبيته ولا مقاومتها. وكان تفاؤله الصادق معديًا للغاية.

لم تكن القضايا هى العنصر المحدد فى انتخابات عام ١٩٣٢م ـ كلا الرجلين اختلفا فعليًا قليلاً فيما اعتبراه أساسيًا لمواجهة الطوارىء، وشن روزڤلت هجومًا ضاريًا على هوفر لفشله فى جعل الميزانية العامة متوازنة. إنما حسمتها الشخصية، ولم تكن لدى هوفر المثقل بأربع سنوات من كارثة اقتصادية آخذة فى التعمق، أية فرصة للفوز. فى عام ١٩٢٨ فاز هوفر بأصوات أربعين ولاية أمام آل سميث. وفى عام ١٩٣٢ فاز بأصوات ست ولايات، فحسب ضد روزڤلت. ووضعت الأمة، فى ظل عذاباتها، جماع أملها المتناقص بسرعة فى شخص واحد، الذى يعد أكبر ميزة به هى حقيقة أنه لم يشك قط فى أنه الرجل المناسب للمهمة. وفى الفترة الطويلة ما بين انتهاء الانتخابات فى ٨ نوڤمبر والتنصيب فى ٤ مارس (كانت المرة الأخيرة قبل أن يتغير التاريخ إلى ٢٠ يناير)، استمر الوضع الاقتصادى فى التدهور على نحو مزعج. تساءل ريموند مولى، الذى يعد واحدًا من أخلص مستشارى روزڤلت، إذا كانوا سيواجهون ثورة بحلول موعد أداء الإدارة الجديدة لليمين الدستورية.

لكن المدهش أن الأمريكيين، بخاصة عند مقارنتهم بالأوروپيين، لم يعترضوا على الوضع الذى وجدوا أنفسهم متورطين فيه. وتعد الاشتراكية ـ بوعودها بالمساواة والأمان ـ قوة سياسية مهمة منذ مدة طويلة فى كافة البلدان الأوروپية الكبرى. لكن حتى فى نوفمبر ١٩٣٢م، حيث بدا أن الاقتصاد الأمريكى على شفا الانهيار، لم يحصل نورمان توماس المرشح الاشتراكى على ما يزيد على نسبة ٢ , ٢ ٪ من إجمالى الأصوات.

انتظر الشعب الأمريكى، الذى احتمل أكثر فصول الشتاء قسوة الذى شهدته البلد منذ أن عسكر الجيش القارى فى فالى فورج[1]، انتظر نهاية رئاسة هوفر ووصول الأرستقراطى من نهر هدسون إلى البيت الأبيض بعد أن انتخبوه باكتساح.

(١) واد فى ولاية پنسلڤانيا، اختاره چورچ واشنطن لإقامة معسكرات الجيش القارى لملاقاة الإنجليز إبان ثورة الاستقلال عام ١٧٧٧م.

هبط مؤشر الإنتاج الصناعى ما بين ديسمبر ومارس بنسبة ٥ , ١٢٪ من ٦٤ نقطة إلى ٥٦ نقطة، وهو أقل مستوى له على الإطلاق. واستمر نزوح الذهب إلى خارج البلد بكميات ضخمة، فى بعض الأحيان بمعدل ١٠٠ مليون دولار أسبوعيًا. وجرى منع راهنى المزارع من فك رهوناتهم لمضى المدة المحددة للدفع بمعدل عشرين ألف مزرعة فى الشهر. وفى ١٤ فبراير ١٩٣٣م أمر حاكم ميشيجان جميع بنوك الولاية بإغلاق أبوابها لمدة ثمانية أيام لمنع الذعر المنتشر بسرعة من تدمير ما تبقى من نظام البنوك بالولاية.

وفى اليوم التالى، حتى الأمل الأخير للشعب الأمريكى كاد يطاح به. أمضى روزڤلت عدة أيام فى رحلة بحرية فى مياه ولاية فلوريدا على متن اليخت الهائل الذى يخص فنسنت آستور جاره فى مقاطعة داتشس، وعند عودته قاد سيارة مكشوفة إلى أحد متنزهات ميامى. وألقى هناك خطبة قصيرة من المقعد الخلفى للسيارة. وعندما انتهى، جاء عمدة شيكاجو أنطون سيرماك إليه يحادثه لثوان قليلة. ودوت طلقات رصاص وتهاوى العمدة سيرماك مصابًا بالطلقات التى استهدفت الرئيس المنتخب. وجعل روزڤلت الذى كان يتحلى برباطة جأش عظيمة وبرود، العمدة يوضع بجانبه وانطلق مسرعًا إلى مستشفى. ولم يصب هو ذاته بأذى.

وفى غضون ذلك امتد الذعر فى البنوك الذى بدأ فى ميشيجان، ، التى تعد واحدة من أكثر الولايات الصناعية أهمية، امتد مثل الهشيم عبر جميع أنحاء البلد. حاصر المودوعون المتهيجون البنوك فى كل مكان، وأخذوا يصيحون مطالبين بأموالهم. وحذت ولاية بعد أخرى حذو ميشيجان فى أمر بنوكها أن تغلق أبوابها. وبحلول ٤ مارس كانت كافة البنوك فى اثنتين وثلاثين ولاية قد أغلقت تمامًا وأغلقت تقريبًا جميع بنوك ست ولايات أخرى. وقلص حكام الولايات العشر، التى مازالت بنوكها تعمل، بشدة ما يمكن سحبه. وفى تكساس كان لا يمكن سحب ما يزيد على ١٠ دولارات يوميًا. أغلقت بورصة نيويورك للأسهم فى صباح يوم التنصيب نفسه، ولم تعلن متى ستفتح أبوابها مرة أخرى.

وفى ظل إغلاق غالبية بنوك الأمة وبورصة أسهمها الأولى، توقف قلب أمريكا الرأسمالى تقريبًا عن الخفقان.

الفصل السابع عشر

تحويل التقهقر إلى تقدم

إذا كان هناك شك فى صدارة علم نفس الإنسانى كقوة فى الكون الاقتصادى، فلا يحتاج المرء إلا إلى أن ينظر الأيام الأولى لإدارة فرانكلين روزڤلت ليجد البرهان. فى يوم السبت ٤ مارس بينما جلس الملايين من الناس ليستمعوا إلى الراديو، ألقى روزڤلت واحدة من كلمات التنصيب القليلة جدًا التى جرى تذكرها بعد اليوم الذى ألقيت فيه. وأعطتنا أول فقرة فى الكلمة عبارة أصبحت على الفور جزءًا من النسيج السياسى الأمريكى. «والآن، بادىء ذى بدء دعونى أؤكد لكم إيمانى الراسخ بأن الشىء الوحيد الذى يتعين علينا أن نخافه هو الخوف ذاته - الفزع الذى لا اسم له، الذى تسوقه العاطفة الجامحة، غير المبرر، الذى يشل الجهود اللازمة لتحول التقهقر إلى تقدم». كان لهذه الخطبة تأثير شبيه بالسحر على الشعب الأمريكى. وفى الأسبوع الأول تلقى البيت الأبيض ٤٥٠ ألف خطاب وبطاقة. كان هوفر يحتاج موظفًا واحدًا للتعامل مع البريد الموجه إلى البيت الأبيض؛ احتاج روزڤلت إلى سبعين موظفًا.

فى اليوم التالى استدعى روزڤلت الكونجرس لحضور جلسة خاصة تعقد يوم الخميس التالى، وأصدر أمرًا رئاسيًا تنفيذيًا ـ مستمدًا سلطته من قانون غائم بشأن الاتجار مع العدو الذى أقر خلال الحرب العالمية الأولى ـ بإغلاق كافة بنوك الأمة حتى انعقاد الكونجرس واجتماعه مع كبار رجال البنوك. وعملت وزارة الخزانة، التى كانت

لا يزال معظم طاقم موظفيها من رجال هوفر ورجال البنوك بشكل محموم فى الأيام القليلة التالية لإعداد القانون الطارىء لإغاثة البنوك.

فى يوم الأربعاء ٨ مارس عقد روزڤلت أول مؤتمر صحفى وازدحم ١٢٥ صحفيًا فى المكتب البيضاوى. وفى نهاية كلمته المعدة سلفًا انخرط الصحفيون ـ لعلها المرة الأولى فى التاريخ ـ فى تصفيق تلقائى. لقد أراد الشعب الأمريكى، من بينه الصحفيون، لفرانكلين ديلانو روزڤلت أن يوفق، ونجح على نحو غير هين لهذا السبب.

وعرض مشروع قرار البنوك على مجلس النواب فى الواحدة ظهر يوم الخميس وأقره بالإثناء عليه بدون أن يقرأه بعد ثمانية وثلاثين دقيقة. وأقره مجلس الشيوخ فى مقابل معارضة سبعة أصوات فقط (جميعهم من الولايات الريفية)، ووقع عليه الرئيس، ليصير قانونًا فى الساعة ٣٦ : ٨ فى تلك الليلة.

وخول القانون لروزڤلت مافعله بالفعل ومنحه صلاحيات واسعة جديدة لتنظيم نظام البنوك والصرف الأجنبى فى المستقبل. وحدد يوم الاثنين ١٣ مارس على أنه اليوم الذى أعلن أنه يصح للبنوك أن تعيد فتح أبوابها. فى يوم الأحد ١٢ مارس أعطى أول أحاديثه بجانب المدفأة. وقال لمستمعيه ذوى العدد المهول بصوت أرستقراطى وكأنه عم، توجيهى ومهدئ، أنه عندما تبدأ البنوك فى إعادة فتح أبوابها، سيكون «أكثر أمنًا أن تحتفظوا بأموالكم فى بنك أعاد فتح أبوابه بدلاً من وضعها تحت المرتبة».

صدقه الناس، وفى اليوم التالى بدأ المال والذهب يتدفقان ثانية إلى نظام البنوك. وبدا قلب الاقتصاد الأمريكى فى الخفقان من جديد. وذكر ريموند مولى، وهو يملؤه فخر له ما يبرره، أن «الرأسمالية أنقذت فى ثمانية أيام».

كان دستور الجمهورية الرومانية وضعه المواطنون الخائفون من السلطة التنفيذية بعد الإطاحة بالملوك، وقسموا فيه السلطة بين اثنين من القناصل، اللذين يتوليان لمدة عام ويتناوبان يوميًا سلطة الحكومة والجيش. لكن الرومان أدركوا أنه فى حالة الطوارىء لن يجدى هذا النهج. ولذا سمح الدستور، عند الضرورة لرجل واحد بحمل سلطة مطلقة لمدة ستة أشهر. وكان المصطلح لهذا المسئول المؤقت هو ديكتاتور.

كان فرانكلين روزڤلت على مدى الأشهر الثلاث الأولى عقب تنصيبه ـ المسماة بالمائة يوم ـ كان الديكتاتور الأمريكى، بأفضل مدلول لهذا المصطلح.

إن سجل التشريعات التى جرى إقرارها ووقعت لتصير قانونًا يعد ببساطة أمرًا مذهلاً.

٩ مارس. وقع روزڤلت على القانون الطارىء لإغاثة البنوك.

٢٠ مارس. وقع روزڤلت على قانون الاقتصاد، الذى أعاد بموجبه تنظيم الحكومة وخفض الرواتب ومكافآت المحاربين القدامى - الذى ربما يعد أكثر جماعات الضغط قوة فى واشنطن فى ذلك الوقت - بهدف تقليص النفقات بنحو ٥٠٠ مليون دولار.

٢١ مارس. وقع روزڤلت على قانون فيالق الصون المدنى وإعادة التشجير، لتشغيل ما يصل إلى ٢٥٠ ألف شاب فى أعمال التشييد والمشروعات البيئية.

٢٢ مارس. وقع روزڤلت على قانون عائدات الجعة والنبيذ، الذى أباح تصنيع الجعة والنبيذ ذات تركيز أقل من ٤ ٪ من الكحول، وفرض عليها ضرائب باهظة لزيادة عائدات الحكومة.

١٩ أبريل. جعل البلد تتخلى عن قاعدة الذهب، حيث أبطل تداول العملات الذهبية كعملة رسمية واسترجعها إلى الخزانة، وحظر على المواطنين الاحتفاظ بسبائك ذهبية. وفى العام التال، خفض قيمة الدولار من ٦٦ , ٢٠ دولار فى مقابل أوقية ذهب إلى ٣٥ دولار للأوقية.

١٢ مايو. وقع روزڤلت على القانون الفيدرالى للإعانة من الطوارىء بهدف تقديم منح يصل إجماليها إلى ٥٠٠ مليون دولار لتمويل إعانات للمتعطلين عن العمل.

١٢ مايو. وقع روزڤلت على قانون التكييف الزراعى للتخفيف عن المزارعين عن طريق إجراءات لزيادة أسعار المزارع والحد من الإنتاجية وإعادة تمويل رهونات المزارع.

١٨ مايو. وقع روزڤلت على مشروع قرار يصرح بإقامة مصلحة وادى تينيسى لتطوير وادى نهر تينيسى عن طريق بناء سدود تمد سبع ولايات بالكهرباء.

٢٧ مايو. وقع روزڤلت على قانون الأوراق المالية الفيدرالية، الذى اشترط الإباحة التامة للمعلومات ذات الصلة للمستثمرين، وهو أول تنظيم فيدرالى للنشاط التجارى الخاص بالأوراق المالية.

٥ يونيو. ألغى الكونجرس فى قرار مشترك الفقرات التى تشترط الدفع بالذهب.

٦ يونيو. وقع روزڤلت على قانون التشغيل القومى الذى أقيمت بموجبه وكالة التشغيل الأمريكية للعمل مع وكالات التشغيل فى الولايات لمساعدة العاطلين عن العمل فى العثور على وظائف.

١٣ يونيو. وقع روزڤلت على قانون إعادة تمويل أصحاب المنازل الذى أقيمت بموجبه مؤسسة إقراض أصحاب المنازل، والتى خولت لإصدار ٢ مليار دولار فى شكل سندات لمساعدة أصحاب المنازل غير مالكى المزارع من الاحتفاظ بممتلكاتهم.

١٦ يونيو. وقع روزڤلت على قانون البنوك لعام ١٩٣٣، المعروف عادة باسم قانون جلاس ـ ستيجول، نسبة إلى راعياه من أعضاء الكونجرس. وأحدث ثورة نظام البنوك فى أمريكا.

١٦ يونيو. وقع روزڤلت على قانون ائتمان على المزارع للمساعدة فى إعادة تمويل الرهونات العقارية الخاصة بالمزارع.

١٦ يونيو. وقع روزڤلت على قانون الطوارىء للنقل بالسكك الحديدية الذى استهدف زيادة التنظيم الفيدرالى للسكك الحديدية والشركات القابضة للسكك الحديدية.

١٦ يونيو. وقع روزڤلت على قانون للنهوض بالصناعة عن طريق إنشاء إدارة النهوض القومى (التى يشار إليها بالأحرف NRA فى الأبجدية الغائمة التى اشتهر بها العقد الجديد)، والتى أقامت سلسلة من التكتلات الصناعية للحد من « المنافسة المفرطة».

إن الكساد من ناحية تعريفه هو فترة انكماش، وأنهت المائة يوم الخاصة بروزڤلت الانكماش الذى بدأ فى مطلع عام ١٩٢٩م. وأخذ الشعب الأمريكى، بفضل قوة شخصية الرئيس وتحركاته السريعة وتفاؤله الذى لا يخمد، يجدد إيمانه بالاقتصاد وبالبلد، وبدأت عملية النهوض. وسيثبت أن عام ١٩٣٣م كان واحداً من أفضل

الأعوام فى القرن العشرين بالنسبة إلى وول ستريت، بالرغم من أن انتعاشه جاء بالطبع بعد هبوطه إلى وهدة كارثية. وارتفع داو فى ذلك العام بنسبة تقترب من ٦٠ ٪، بل إن بعض مكاتب السمسرة شرعت فى توظيف عمالة من جديد.

كانت البلد أمامها طريق طويل جدًا للوصول إلى الازدهار، لكن مع هذا سرعان ما أصبح طريق الصعود لا تخطئه عين. كان إجمالى الناتج القومى مجرد ٥٥,٦ مليار دولار فى عام ١٩٣٣م، وهو الأدنى منذ عام ١٩١٦م بدون وضع معدل التضخم فى الحسبان. وفى العام التالى أصبح ٦٥,١ مليار دولار، وبحلول عام ١٩٣٧م صار ٩٠,٥ مليار دولار. كما ارتفع المعروض من المال وأسعار الجملة بمعدل يتراوح بين ١٠ و ١٢ ٪ سنويًا فى السنوات الأربع التى أعقبت مطلع عام ١٩٣٣ . ومع هذا فإن البطالة بقيت عالية فى إصرار، وانخفضت إلى نسبة ١٤,٣٪ فقط فى عام ١٩٣٧م. وقد أدى الكثير من تجديد النشاط الاقتصادى موظفون كان يعملون أعمالاً لبعض الوقت فيما يفترض أنها مهن كامل الوقت، فأرجأوا الحاجة إلى تشغيل عمال جدد.

(يوجد أثر طيب للغاية عادة ما يجرى تجاهله للبطالة العنيدة فى ثلاثينيات القرن العشرين وهو حقيقة أن الأطفال مالوا إلى البقاء فى المدارس لفترة أطول. وتضاعف عدد الحاصلين على شهادات إتمام الدراسة الثانوية فى ثلاثينيات القرن العشرين، بينما ارتفع عدد الحاصلين على شهادات جامعية بنسبة ٥٠٪. وفى عام ١٩٤٠م، بلغ عدد الحاصلين على شهادة البكالوريوس نحو ٨,١ ٪ من إجمالى عدد من أتموا ثلاثًا وعشرين سنة).

لا يوجد شيء تعاظم فيه أثر العقد الجديد فى الاقتصاد الأمريكى عن البنوك، وهو أكثر قطاع كان الأقرب إلى الدمار الكامل مع تعمق أزمة الكساد. وعزز قانون جلاس ـ ستيجول على نحو عظيم من سيطرة بنك الاحتياط الفيدرالى على نظام البنوك فى البلد، وسمح لبنوك أخرى كثيرة، مثل بنوك الإدخار، أن تتأهل للانضمام إلى عضويته. كما أنه منح بنك الاحتياط الفيدرالى السلطة للتحكم فى المضاربة فى وول ستريت عن طريق وضع شروط هامشية.

وفى عام ١٩٣٥م زاد قانون بنك الاحتياط الفيدرالى من مركزية سلطات بنك الاحتياط الفيدرالى. وأعيد تسمية رؤوس بنوك الاحتياط الفيدرالى الإقليمية، بدلاً

من «محافظين» ـ وهو اللقب المعتمد فى البنوك المركزية ـ إلى رؤساء، وأصبح مجلس إدارة بنك الاحتياط الفيدرالى فى واشنطن، حيث استقر مركز النفوذ هناك منذ ذلك الحين. وكان كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة يعين لفترة تمتد أربعة عشر عامًا ويعين رئيس مجلس الإدارة من بين هؤلاء لمدة أربع سنوات. ولضمان استقلالهم عن السياسة – وهو الأمر الذى اعتبره الكسندر هاميلتون ضروريًا منذ ١٥٠ عامًا ـ لا يمكن إقالة أعضاء مجلس محافظى البنك إلا بسبب.

وتركزت إدارة عمليات السوق المفتوح، وهو أداة رئيسية لضبط نظام البنوك ومعدلات الفائدة، فى يد لجنة السوق المفتوح الفيدرالية فى واشنطن بدلاً من ترك الاثنى عشر بنكًا إقليميًا تتعامل معها بمفردها. وتكونت هذه اللجنة من سبعة أعضاء من مجلس محافظى البنك وخمسة أعضاء تعينهم بنوك الاحتياط الفيدرالية الإقليمية، وعضو واحد يعينه دائمًا بنك الاحتياط الفيدرالى فى نيويورك. ومنح بنك الاحتياط الفيدرالى صلاحيات لوضع اشتراطات الاحتياط للبنوك الأعضاء، وهى أداة أخرى قوية للتحكم فى معدلات الفائدة والمعروض من المال.

وللمرة الأولى منذ تسع وتسعين سنة، منذ دمر الرئيس أندرو جاكسون البنك الثانى للولايات المتحدة، صار للبلد بنك مركزى يعمل بكامل طاقته وذو صلاحيات. لقد دفعت البلد ثمنًا باهظًا بسبب الافتقار إلى بنك مركزى طوال تلك السنوات، ليس أقلها أن البلد كانت عاجزة عن تكوين كثير من الخبرة فى التخصص الملغز الخاص بالبنوك المركزية.

كما أنشأ قانون جلاس – ستيجول أيضًا مؤسسة تأمين الودائع التابعة لبنك الاحتياط الفيدرالى (FDIC)، التى ضمنت ودائع البنوك التى انضمت إلى النظام (اقتصر الانضمام على البنوك الأعضاء فى بنك الاحتياط الفيدرالى فقط) حتى ٥ آلاف دولار لكل حساب. وأمست بخبطة واحدة حالة التزاحم على البنوك لسحب الودائع، الكابوس المتكرر فى الاقتصاد الأمريكى منذ وقوع أول حالة فى عام ١٨٠٩م، شيئًا من آثار الماضى. وانتاب روزڤلت قلق من « الخطر الأخلاقى» الناشىء عن نظام أعفى رجال البنوك من القلق من أن أصول موديعهم قد تنمحى تمامًا. لكنه قرر أن تصفية حالة التزاحم على البنوك لسحب الودائع تستحق. ولم تقع حالة من هذا النوع منذ

ذلك الحين، لكن الأحداث ستثبت بعد وفاة روزڤلت بفترة طويلة أنه كان على حق فى أن يقلق.

وعزز قانون جلاس ـ ستيجول البنوك القومية على نحو عظيم بالسماح لها بإنشاء أفرع داخل الولايات التى توجد بها مقارها، إذا كانت الولايات تسمح بإنشاء أفرع بنكية. وأتاح هذا للبنوك أن تنتشر على مساحة أكبر من ذى قبل، وبالتالى لا تكون عرضة للتذبذبات الاقتصادية المحلية البحتة، مثل حدوث تسريحات كبرى على يد أحد أرباب العمل المحليين. لسوء الحظ أن الإصلاح لم يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، وظل إنشاء أفرع بين الولايات محظوراً، مما حد من حجم وموارد البنوك.

لكن جلاس ـ ستيجول أضعف أيضًا أضخم وأقوى البنوك عبر إجبار تلك التى لها نشاطان إيداعى واستثمارى على اختيار واحد من النشاطين. وعلى سبيل المثال اختار ج. ب. مورجان وشركاه أن يبقى بنك إيداعات، وخرج من عباءة مورجان وستانلى وشركائهما.

وشرعت المؤسسات التى كبرت فى الحجم والأرباح فى العقود الأولى من القرن العشرين فى الإقلال من اعتمادها على بنوك وول ستريت لتمويل توسعاتها وممتلكاتها، مستخدمة بدلاً من هذا أرباحها المحتفظة بها وسوق الأوراق التجارية. وهكذا، لم يعد مورجان يتمتع بالنفوذ المهول على الاقتصاد الأمريكى الذى كان يمتلكه يومًا ما عند مطلع القرن العشرين. لكن جلاس ـ ستيجول ألحق مزيداً من الضعف بمورجان والبنوك المشابهة.

كان فصل وظيفتى الإيداع والاستثمار إلى شركات غير متداخلة النشاط مطلوبًا؛ لأنه اعتبر أن وجود نفس النشاطين فى ظل إدارة واحدة سيخلق تضاربًا حتميًا فى المصالح مما فاقم أزمة البنوك فى بدايات ثلاثينيات القرن العشرين. وفى حقيقة الأمر، كان الدليل على ذلك واهيًا، وفى خلال عامين أدرك عضو مجلس الشيوخ كارتر جلاس أبو مشروع القرار (الذى هو بالفعل أبو نظام بنك الاحتياط الفيدرالى نفسه منذ عشرين سنة سابقة) أدرك أن هذا الفصل كان خاطئًا.

ومع هذا، ساد القانون الحديدى القائل بأن تمرير مشروع قرار أسهل بكثير من إلغائه، وسيستغرق الأمر أكثر من ستين عامًا قبل نقض هذا الجزء من قانون جلاس ـ ستيجول فى نهاية المطاف فى كون اقتصادى مختلف تمام الاختلاف عن ذلك الذى أخرجه إلى الوجود. وعند هذه النقطة فقط، سيسمح للبنوك أن يكون لها أفرع فى أكثر من ولاية واحدة.

وسيثبت نظام البنوك الأمريكى بعد الإصلاحات التى أجريت عليه فى بدايات ثلاثينيات القرن العشرين أنه مستقر وقادر على الوفاء باحتياجات البلد. لكنه سيظل أكثر النظم بيزنطية فى العالم، حيث تكثر الهيئات التنظيمية المتداخلة فيما بينها على كلٍّ من المستويين: مستوى الولاية، والمستوى الفيدرالى. سيستمر أيضًا هذا الحال بظهور الكثير من البنوك. وبالرغم من حدوث آلاف حالات الاندماج سيظل أكثر من سبعة آلاف بنك ذى امتياز مستقل قائمًا فى الولايات المتحدة فى عام ٢٠٠٣م، أى أكثر من البنوك القائمة فى بقية العالم المتقدم إذا وضعت معًا.

لقد تغير وول ستريت على نحو عميق أيضًا فى هذه السنوات على الرغم من أنه أبدى مقاومة شديدة أكثر مما أبدت صناعة البنوك. قاد المقاومة ريتشارد ويتنى، بطل يوم الخميس الأسود، الذى أصبح رئيس بورصة نيويورك للأسهم عن استحقاق فى عام ١٩٣٠م. وقد كشفت سلسلة من جلسات الكونجرس، التى تذكر باسم محام بارز، هو فرديناند ج. بيكورا، النقاب عما لا يمكن الدفاع عنه فى أسلوب عمل وول ستريت.

كانت بورصة نيويورك للأسهم منظمة خاصة مملوكة لأصحاب المقاعد بها. وبالرغم من أن البورصة كانت منذ وقت طويل آلية حيوية فى النظام المالى للبلد، إلا أنها ظلت تعمل من أجل منفعة أولئك لأصحاب المقاعد وحدهم. وتمتع المتخصصون، وهم أعضاء البورصة الذين احتفظوا بالأسواق منظمة فى مختلف الأسهم المسجلة، بمكانة متميزة يطلعون من خلالها على ما الذى يمكن أن تحققه هذه الأسهم فى المستقبل القريب. وكان هناك المتعاملون فى البورصة من الأعضاء الذين لا يعملون إلا لحساب أنفسهم فقط. ولأنهم يتمتعون بالنفاذ إلى صالة المعاملات، فهم يتحصلون أيضًا على ما يعد معلومات العالمين ببواطن الأمور. وهيمن المتخصصون والمتعاملون فى البورصة

لحساب أنفسهم خلال سنوات الانتعاش طوال عشرينيات القرن العشرين على الأسهم عن طريق تشكيل اتحادات احتكارية ـ «تمسك زمامهم بيدك» على حد قول عبارة اشتهرت فى ذلك العصر ـ لنهب مال المتعاملين من خارج البورصة.

وطالما أن الأسهم تتعاظم قيمتها بشكل عام، تتضاءل الرغبة فى إصلاح البورصة. لكن بعد الانهيار، نمت الضغوط بشكل هائل لإجراء إصلاحات، مع كشف النقاب عن المزيد والمزيد من الانتهاكات. ورحب الكثيرون فى وول ستريت بل عملوا من أجل الإصلاح، بخاصة السماسرة الذين كانوا يزاولون نشاط التجزئة بانتظام، وبالتالى فهم يعتمدون على نيات الجمهور الحسنة.

وقاوم بالطبع المستفيدون من الوضع القائم، مثل المتخصصين وكبار المضاربين فى البورصة، بشراسة. كان الوضع فى ثلاثينيات القرن العشرين شديد الشبه بالوضع فى العصر الذى تلا الحرب الأهلية مباشرة. وأعلن ريتشارد ويتنى، زعيم ما يسمى بالحرس القديم، أن «البورصة مؤسسة ممتازة». لكن حتى هو اعترف ضمنًا بأنها ليست ممتازة عندما قدم عدة إصلاحات، من بينها حظر استغلال المتخصصين من الاستفادة فى الأسهم التى أنشأوا السوق الخاص بها، وكذلك حظر إعطائهم معلومات العالمين ببواطن الأمور لأصدقائهم.

اعتزم روزفلت أن يفعل أكثر بكثير من هذا عبر الإصلاحات، وفى عام ١٩٣٤م شكل الكونجرس لجنة الأوراق المالية والبورصة للإشراف على هذه الصناعة. كان أول شخص اختاره لرئاسة اللجنة هو جوزيف ب. كنيدى، وهو اختيار مناقض بشدة لما هو متوقع، نظرًا لأن كنيدى كان واحدًا من أكثر المضاربين نجاحًا وقسوة خلال فترة العشرينيات الصاخبة. وكتبت مجلة «نيوزويك» على نحو لاذع حينئذ أن «السيد كنيدى، المضارب ومدير اتحاد احتكارى سابق، سيكبح جماح المضاربة، ويحظر الاتحادات الاحتكارية». وأرجأ مجلس الشيوخ، الذى كان يحذر تكليف ثعلب بحماية حظيرة الدجاج، أرجأ تأكيد تعيينه لمدة ستة أشهر ريثما يراقب أداء كنيدى فى تلك الفترة.

كان كنيدى غاية فى الذكاء ـ وغاية فى الثراء ـ بحيث لن يحاول التربح من منصبه، وأبلى بلاء حسنًا فى تثبيت أقدام لجنة الأوراق المالية والبورصة إلى الدرجة التى جعلت

مجلس الشيوخ يؤكد تعيينه بدون مناقشة ولا معارضة. كان كنيدى يعلم بالقطع أماكن دفن الأعمال القذرة بالنسبة لخدع وول ستريت، إلا أنه اعتبر أن أكثر المهام التى سيؤديها هى إنهاء ما يسمى بضربة رأس المال، أى عدم اكتراث بنوك الضمانات الكبرى، التى أصيبت بصدمة شديدة، من ضمان أى شىء بصرف النظر عن مدى سلامة العقد.

استقال كنيدى بعد ستة عشر شهراً، ووقع على عاتق ثالث رئيس للجنة، ويليام أ. دوجلاس (الذى شغل منصب قاض بالمحكمة العليا لمدة تزيد على ثلاثين عامًا)، إجراء إصلاحات جوهرية على وول ستريت. وسيتلقى مساعدة غير مقصودة بالمرة فى هذا المجال من ريتشارد ويتنى. كان ويتنى قد تقاعد من منصب رئيس بورصة نيويورك للأسهم فى عام ١٩٣٥م، لكنه ظل فى مجلس المحافظين، وكان أكثر السماسرة شهرة فى وول ستريت. قال لخليفته فى منصب الرئيس: «إننى أعنى بورصة الأسهم بالنسبة لملايين من الناس».

عاش ويتنى ببذخ، فكان يمتلك بيتًا فى المدينة فى شارع إيست سفنتى ساكند؛ ومزرعة كبيرة فى نيوجيرزى، حيث كثيراً ما كان يخرج لصيد الثعالب ـ وهى واحدة من أكثر الرياضات تكلفة على الأرض ـ ويتمتع بعدة عضويات فى نواد. كان ينفق نحو ٥ آلاف دولار شهريًا فى الوقت الذى كان يبلغ فيه متوسط الدخل السنوى للفرد حوالى ٧٠٠ دولار. لسوء الحظ، لم يستطع أن يدبر نفقات هذا المستوى. كانت شركة السمسرة الخاصة به، التى كانت تعد بنك مورجان من بين عملائها (مما أضفى عليها كثيراً من الهيبة والاحترام، ولكن ليس بالعمل الكثير) لم تكن تكسب فعليًا إلا القليل، وخسرت كافة استثماراته للمال الذى وجه لها. وظل متماسكًا عن طريق الاقتراض من أصدقائه ومعارفه، بخاصة أخيه الأكبر، جورج ويتنى، الذى كان يشغل شريكًا لـ ج. ب. مورجان وشركاه.

وعندما لم يكف هذا، بدأ فى الاختلاس من حسابات عملائه ونواديه، بل وصندوق ائتمان زوجته. وكما تفعل الاختلاسات عادة، تسببت فى سقوطه، وفى ٧ مارس ١٩٣٨م أوقفت بورصة نيويرك تعاملاتها لتعلن أنها أوقفت التعامل مع ريتشارد ويتنى وشركاه بسبب «انتهاج سلوك مناقض لمبادئ التجارة القائمة على العدل والإنصاف».

أصابت مؤسسة وول ستريت صدمة تفوق كل حد. كتبت مجلة «ذا نيشن» الأسبوعية اليسارية في ابتهاج « إن وول ستريت يصعب أن يكون محرجًا أكثر مما لو أمسكوا بـ ج. ب. مورجان متلبسًا وهو يجمع ما في طبق التبرعات في كاتدرائية سانت جون ذا ديفاين».

تجمع ستة آلاف شخص عند محطة جراند سنترال يوم ١٢ أبريل لمشاهدة ريتشارد ويتني، والأغلال في يديه، يستقل قطاراً متجها إلى سجن سنج ـ سنج. وفي غضون ذلك، تحرك ويليام أ. دوجلاس بسرعة مستفيداً من ميزة الفوضى التامة التي اعترت الحرس القديم في وول ستريت. قبل نهاية العام، كان لدى بورصة الأسهم دستور جديد، دستور يضع في حسبانه المسئوليات العامة. وأصبح الرئيس موظفًا يدفع له راتب، وليس عضواً. وتعين على الشركات الخضوع لمراجعة متطفلة لحساباتها، ولم يصبح بمقدور الأعضاء بيع أسهم على الهامش إذا كان بينهم وبين الجمهور العام تعاملات مالية. وانخفضت نسبة الدين لرأس المال المسموح بها، مما جعل شركات السمسرة أكثر استقراراً وأقدر على تحمل حالات الهبوط الملموسة في السوق.

بل وما هو أكثر أهمية أن البيع على المكشوف صار الآن غير مسموح به إلا في حالة ارتفاع السعر ـ أي البيع بسعر أعلى من سعر البيع السابق. وأنهى هذا واحدة من الوسائل الرئيسية التي أغارت بها الدببة (على السوق) في عشرينيات القرن العشرين، وساعدت على الإقلال من حدة حالات الذعر التي شهدتها الأسواق في عام ١٩٢٩م. وبحلول نهاية ثلاثينيات القرن العشرين كان وول ستريت مستعداً للاستفادة من الثورة في التعامل في الأسهم التي ستقع في العقد التالي.

ألغت المحكمة العليا الكثير مما اصطلح على تسميته بالعقد الجديد الأول، لكن ومع هذا حدث تحول جوهري في عالم السياسة الأمريكية. فمن ناحية، صار الحزب الديموقراطي في ظل قيادة واحد من أقدر السياسيين الأمريكيين في عصره أو أي عصر، صار حزب الأغلبية. وسيهيمن الديموقراطيون على مجلس النواب طيلة اثنتين وستين سنة بعد انتخابات عام ١٩٣٢م باستثناء أربعة أعوام، عامي ١٩٤٧ – ١٩٤٨م وعامي ١٩٥٣ – ١٩٥٤م. وبعد انتخابات عام ١٩٣٦م، عندما اكتسح روزفلت ٤٦

ولاية ـ سيصبح نصيب الحزب الجمهورى ستة عشر عضواً فقط فى مجلس الشيوخ وتسعًا وثمانين عضواً فى مجلس النواب.

بدأ إجمالى الناتج القومى الذى تدفق سنويًا عبر الحكومة الفيدرالية فى الارتفاع بشكل منتظم. بلغت نفقات الحكومة فى عام ١٩٢٩م نحو ٣٪ من إجمالى الناتج القومى. وفى عام ١٩٤٠م زادت النفقات إلى أكثر من ٩٪. وتضخم الدين القومى من نسبة ١٦٪ من إجمالى الناتج القومى إلى أكثر من ٥٠٪، وهى أكبر زيادة على الإطلاق فى وقت السلم حتى ذلك الوقت. كان الأثر الناجم عن هذا هو جعل ميزانية الحكومة الفيدرالية بمثابة حذافة مالية، تمد النظام بالطاقة الاقتصادية فى أوقات تباطؤ الطلب وتمنع حدوث اتجاه حلزونى إلى أسفل ذاتى الدعم مثل الذى وقع فى بدايات ثلاثينيات القرن العشرين. ولم ترتفع البطالة منذ الحرب العالمية الثانية إلا مرة واحدة، ولفترة وجيزة، لا تتجاوز نسبة ١٠٪.

تغيرت الأولويات المالية القومية على نحو جوهرى ودائم. فقبل انقضاض الكساد العظيم، اعتبرت موازنة الميزانية وتسديد الدين أكثر المسئوليات أهمية للحكومة الفيدرالية. بعد عام ١٩٣٣م، أصبح منع وقوع كساد عظيم جديد أكثر المسئوليات أهمية، ومن بعض النواحى المسئولية الوحيدة. وعلاوة على ذلك، بدأ ينظر إلى الحكومة على أنها، على الأقل، الجهة التى تقدم الملجأ الأخير لأساسيات مستوى عيش معقول.

كان هذا يعنى بشكل حتمى أن يتزايد سلطان الحكومة على الاقتصاد أيضًا. لن يجر أبدًا خفض الدين القومى بصورة معتبرة فى إطار الدولار (بالرغم من أنه سيتباين بشدة كنسبة من إجمالى الناتج القومى). وستصير الميزانية السنوية، التى كانت تشهد فائضًا يبلغ ثلثى الوقت السابق على ١٩٣٣م، تحقق فائضًا بنسبة ١٦٪ فقط للفترة الزمنية الممتدة بعد هذا التاريخ.

فى الوقت الذى أخفق فيه الكثير من برامج العقد الجديد واتسمت مبادؤه الاقتصادية بقصر النظر، فى أغلب الأحيان، شكل العقد الجديد فى مجمله نجاحًا هائلاً. وصارت البلد منذ تطبيق العقد الجديد أكثر ثراء بكثير، وأكثر أمانًا بكثير من

الناحية الاقتصادية، ومجتمعها أكثر إنصافًا بكثير. وأثبت العقد أنه وفر فرصًا أكثر بكثير للكافة، وبالتالى أفرز ثروة أكبر بكثير عن ذى قبل. لم يبذل جهد سياسى جاد البتة لنقض العقد الجديد، بالرغم من أن أسوأ أفكاره - مثل تشكيل تكتلات فى الكثير من جوانب الاقتصاد الأمريكى ـ استبعدت، وجرى إصلاح الكثير منها؛ لأن الديموقراطية عملية إصلاح لا تنتهى.

وصار بمعنى حقيقى تمامًا ـ حسب عبارة ريتشارد نيكسون دون الإخلال بمعناها ـ كلنا أبناء العقد الجديد الآن.

عندما أطاحت المحكمة العليا بمعظم محتوى العقد الجديد المبكر (كان بعض من برامجه، بوجه خاص إدارة النهوض القومىNRA، لم يكن يعمل بكفاءة على أية حال) جربت إدارة روزڤلت البراجماتية دومًا برامج جديدة. فى عام ١٩٣٥م شرعت فيما اصطلح على تسميته بالعقد الجديد الثانى. دعا إلى الضمان الاجتماعى، والمزيد من الإصلاح البنكى والمزيد من الأشغال العامة المكثفة من بينها (WPA)، فرض ضرائب أعلى على الدخول المرتفعة والتركات (من بينها ما يسمى بضريبة الثروة على العقارات التى تزيد قيمتها عن ٥٠ مليون دولار - وهو حد لم تتجاوزه إلا عائلات أمريكية معدودة على الأصابع)، وتوفير حمايات أقوى للعمالة المنظمة لتيسير الأمر على النقابات لتنظيم العمال.

وأحدث هذا ثورة فى مكان العمل فى أمريكا، بخاصة فى مجال التصنيع، الذى كان فى ذلك الوقت هو قلب الاقتصاد الأمريكى. إن إصلاح علاقات العمال بدأ فى هذا البلد خلال إدارة هربرت هوفر، وليس كما يعزى كل شىء آخر بشكل حصرى للعقد الجديد. كان قانون نوريس ـ لاجواردیا لعام ١٩٣٢م قد أعد عقود « الكلب الأصفر[1] » التى يتعين بمقتضاها موافقة العمال على ألا ينضموا إلى نقابة عمالية - غير قابلة للتطبيق وحظر الإنذارات القضائية ضد الإضرابات والتظاهر أمام المصانع. لكن العمالة المنظمة كانت قد أصيبت بانتكاسة شديدة خلال الكساد. وفى عام ١٩٣٣م

(١) هى العقود غير المشروعة، والتى يشترط فيها صاحب العمل على العامل عدم الالتحاق بنقابة عمالية.

بلغت عضوية الاتحاد الأمريكى للعمال AFL ٢,٣ مليون عامل، أى ما كان عليه عند مطلع القرن.

فى عام ١٩٣٥ أقر قانون علاقات العمل (المعروف عادة بقانون فاجنر، المسمى باسم راعيه فى الكونجرس وهو روبرت ر. فاجنر عضو مجلس الشيوخ عن ولاية نيويورك). وأصبح يطلق عليه الماجنا كارتا للعمالة المنظمة الأمريكية. وضمن حق العمال فى الانضمام إلى نقابة باختيارهم والتفاوض بشكل جماعى مع أرباب عملهم. وعلاوة على ذلك، تضمن قائمة طويلة من «ممارسات العمل غير العادلة» التى يحظر على الشركات الانخراط فيها (لكنه على نحو له دلالته لم يحدد أى الممارسات المحظور على النقابات الانخراط فيها). وأسس بموجب القانون المجلس القومى لعلاقات العمل لحفظ النظام فى سوق العمل والإشراف على الانتخابات. وسرعان ما مررت معظم الولايات الصناعية الكبرى قوانين أعدت وفق نموذج قانون فاجنر.

والتفتت الحكومة الأمريكية، التى طالما انحازت إلى صف الإدارة بشكل غريزى، التفتت بشكل حاسم إلى جانب العمال. وفى الوقت الذى وقعت فيه أعمال عنف بعد تنظيم المصانع الواحد تلو الآخر، إلا أنه كان أقل فتكًا بكثير من العنف العمالى فى أواخر القرن الثامن عشر. حتى هنرى فورد الطاعن فى السن، الذى هو فى الأساس رجل القرن التاسع عشر ومعارض صلب لتشكيل النقابات العمالية، لم يكن أمامه خيار سوى أن يتفاوض مع وولتر رويتر ونقابة عمال السيارات فى عام ١٩٣٩م.

فى الأعوام الستة التى أعقبت إقرار القانون، زادت عضوية النقابات إلى أكثر من الضعف. ومع مطلع خمسينيات القرن العشرين ستمثل النقابات العمالية نحو ٣٥٪ من قوة العمل الأمريكية. وتطورت على نحو عظيم العضوية فى النقابات الحرفية التابعة للاتحاد الأمريكى للعمال، لكن المكاسب العظمى كانت من نصيب العمال غير الماهرين وشبه الماهرين الذين كانو الأكثر احتياجًا لحماية مصالحهم. وتأسس كونجرس الهيئات الصناعية (CIO)، كمنظمة عمالية مستقلة بقيادة جون ل. لويس رئيس نقابة عمال المناجم، فى عام ١٩٣٧م وبلغ عدد أعضائها ٢,٧ مليون عضو بحلول ١٩٤١م.

وتوجد نقطة أخرى حيوية بالنسبة للعقد الجديد الثانى، وهى التحرك لإدخال الكهرباء إلى مناطق شاسعة من البلد. وتعد تكلفة توفير الكهرباء لمنطقة ما ـ من ناحية بناء محطات التوليد ومد الخطوط ـ هى تقريبًا ذات التكلفة، سواء المنطقة ذات كثافة سكانية عالية أو نادرة السكان. وبالتالى، فإذا كانت الكثافة السكانية أدنى من حد معين، فإن التكاليف ستكون ببساطة فاحشة يتعذر معها على المرفق تقديم الخدمة على أساس كل فرد. وكان لتوزيع خطوط الكيبل التلفزيونى فى العقود التالية نفس التوزيع المتناثر للأسباب الاقتصادية نفسها.

ولأن المشروع الخاص ما كان ليستطيع إمداد الكثير من المناطق الريفية بالكهرباء، فأسس روزڤلت إدارة إدخال الكهرباء للريف لتنفيذ هذه المهمة. وعملت هذه الإدارة على تكوين تعاونيات ذات ملكية عامة غير هادفة للربح للكهرباء لتوفير الطاقة للمناطق التى لا تمتلكها. عندما تأسست إدارة إدخال الكهرباء للريف فى عام ١٩٣٥م، كانت توجد كهرباء فى مزرعتين فقط من بين كل عشر مزارع فى الولايات المتحدة. وبعد أكثر من عقد بقليل، ثمانية من كل عشرة مزارع دخلها الكهرباء. ولم يعظم زيادة الإنتاجية الاقتصادية لهذه المزارع فحسب (وزيادة تدفق العمال من العمل فى المزارع إلى قطاعات أخرى من الاقتصاد)، إنما زاد من جودة الحياة فى المناطق الريفية، وجعل سكانها أكثر اتصالاً بالأمة ككل عبر وسائل مثل الراديو والتليفون، الذى كان يمكن مد أسلاكه على نفس أعمدة أسلاك الكهرباء.

فى عام ١٩٣٧م استخدم بنك الاحتياط الفيدرالى صلاحياته الجديدة، وشرع فى زيادة اشتراطاته فى احتياطى البنوك بشكل حاد لأسباب فنية متنوعة. وفى الوقت نفسه أخذت إدارة روزڤلت فى خفض الإنفاق على الأشغال العامة للمساعدة على جعل الميزانية أقرب ما يكون من التوازن. وكانت النتيجة كساداً جديداً. قفز معدل البطالة إلى عنان السماء ليصل ١٩ ٪، بينما هبط إجمالى الناتج القومى بنسبة ٦,٣ ٪. كانت هذه المرة الأولى فى تاريخ الاقتصاد الأمريكى، والمرة الأخيرة حتى الآن، التى تقل فيها ذروة الدورة التجارية عن الدورة السابقة عليها، حيث إن الذروة فى عام ١٩٣٧م كانت أقل عن الذروة فى عام ١٩٢٩م.

وفى الوقت الذى كان فيه الاقتصاد من الناحية الفنية يشهد انتعاشًا لمدة أربع سنوات إلا أن التعبير الشعبى يشير بكلمة كساد إلى عقد الثلاثينيات بكامله. لذا، فقد أطلق الاقتصاديون على هذا الكساد الجديد الواقع ضمن الكساد باسم «ركود». صار هذا هو المصطلح الخاص بالتعبير عن الهبوط الاقتصادى منذ ذلك الحين، وحينما تكتب الآن كلمة كساد بالأحرف الكبيرة، يشار بها على نحو حصرى إلى الأيام المتفردة فى سوداويتها فى ثلاثينيات القرن العشرين.

وبدأ الانتعاش ثانية فى عام ١٩٣٨م، لكن ظلت البطالة مرتفعة فى عناد، حيث بلغت نسبتها ١٤,٦ ٪ حتى أواخر عام ١٩٤٠م. وفى نهاية المطاف لم يكن العقد الجديد هو الذى شفى الاقتصاد الأمريكى العليل. كانت الحرب. كان السلام البغيض الذى حاكته معاهدة فرساى فى عام ١٩١٩م تكشف عن أنه لم يكن سلامًا بالمرة، لكنه هدنة عمرها عشرين عامًا، فاصل بين أسوأ حرب فى التاريخ الإنسانى وأخرى ستكون أسوأ كثيرًا كثيرًا من ناحية فقد الأرواح وإهدار الثروات.

ومثلما حدث فى الحرب الأولى العظمى خلال القرن العشرين الملطخ بالدماء، عندما توقف سقوط القنابل، كان نفوذ الجغرافيا السياسية قد أعيد توزيعه بشكل جذرى لصالح الولايات المتحدة.

* * *